وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

عوامل تكوين السلوك الإجرامي

(دراسة في علم الإجرام)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون جنائي

إعداد الطالبتين:
لياني نور الهدى
جبايلي نريمان

إشراف الأستاذ الدكتور:
زواقري الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د. سعادنة العيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
أ.د زواقري الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
أ. محمد شنة	أستاذ مساعد –أ–	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2015–2016م.

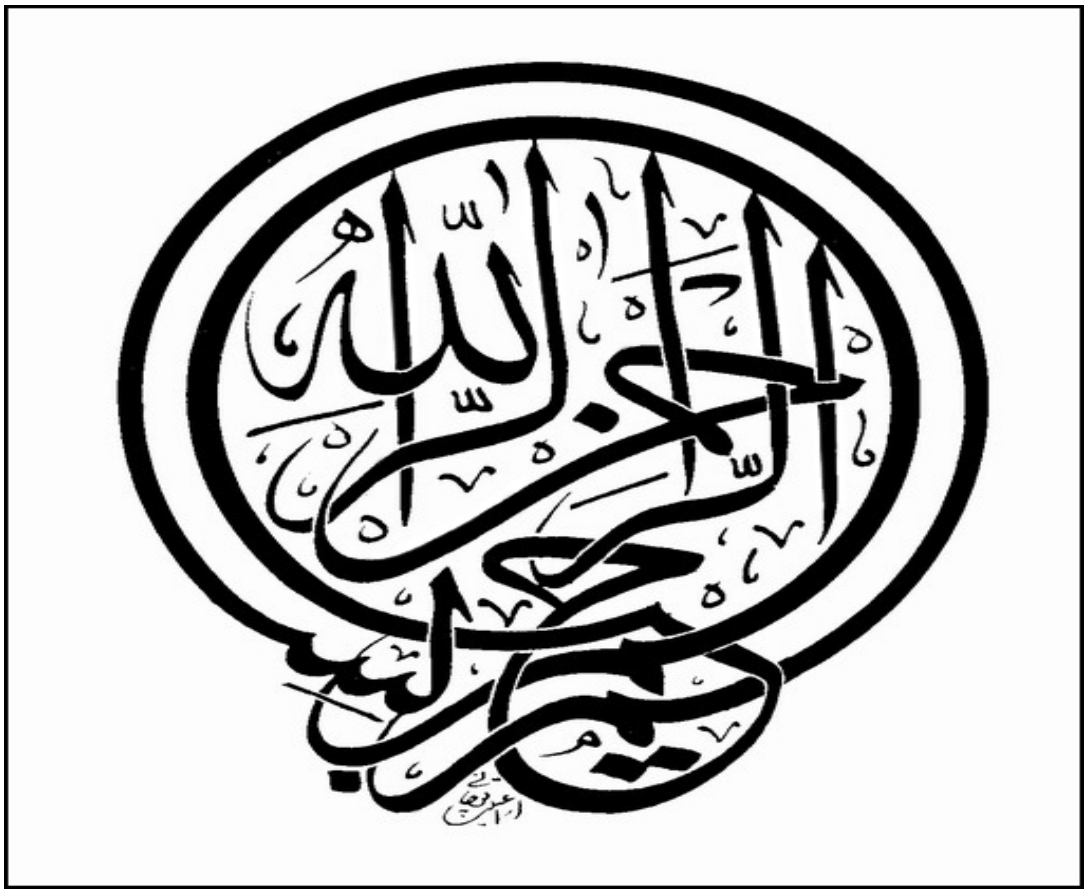
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

بعون تعالى وبجهدنا المتواصل وضعنا نهاية مذكرتنا

فالشكر له سبحانه وتعالى أولاً وشكرا لكل من ساهم أو مهل لنا أى خطوة

عمل قريبا كان أو بعيداُ

ونتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الأفاضل الذين تجدعنا منهم العلم

والمعرفة وخاصة أستاذنا الدكتور المشرف زوا قرى الطاهر أدامه الله عزوجل

شعلة علم فى أمتنا

ونهدى عملنا هذا إلى كل طلبة جامعتنا وخاصة زملائنا وزميلاتنا فى

الدفعةُ

ونسأل الله العلى القدير أن يجعلنا ممن اجتهدوا وأصابوا فكان لهم أجرانُ

نور الهدى نريمان

الإهداء

بسم اللّه الرحمن الرحيم

وقل أعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق اللّه العلي العظيم.

إلهي ليطب الليل إلا بشكرك ولا يطلب النهار إلا بطاعتك ولا تطلب اللحظات إلا بذكرك ولا يطلب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصع الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم.

إلى من كللهم اللّه بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمهم بكل افتخار.

عائلتي الكريمة.

نور الهدى نريمان

مقدمة

إن الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكالها وكانت موضوع اهتمام المفكرين كالمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ، فكل يحاول أن يبدي فيها رأيا ويلتمس لها حلا ويجتهد أن يقدم لها تحليل، وما أن اشتد عود علم الإجرام، واستقل كفرع متميز حتى اهتم أصحابه مشكلة الجريمة والسلوك ألانحرافي، وأصبحت هذه الظاهرة – المشكلة–موضوع العديد من البحوث العلمية، ومازالت محل اهتمام حتى اليوم، وإلى أن يشاء الله تعالى، والشيء الملاحظ أن النظرة إلى السلوك الإجرامي ومحاولات تفسيره قد اتخذ مسارات شتى "وطرق وأبواب" متعددة فقد شهد العالم في الآونة الأخيرة موجة ضخمة من الانحراف والإجرام ساهمت فيها التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية...الخ، وظهرت أشكال جديدة ومستحدثة من السلوكات الانحرافية والتي ارتفعت نسبتها في كثير من المجتمعات وأصبحت بحق تدفع ثمنا باهظا نتيجة المخالفات السلبية لهذه السلوكات ولذلك فقد حظيت الظاهرة الإجرامية على مر العصور بكثير من الاهتمام في جميع المجتمعات الإنسانية، إلا أن الفترة الأخيرة وخصوصا بعد الثورة الصناعية في أوروبا قد شهدت ثورة حقيقية في بحث ودراسة السلوك الإجرامي للحد من أثاره السلبية في المجتمع، ذالك أن النمو والتطور والحضارة التي شهدتها القارة الأوروبية، صاحبة نمو في شكل وموضوع الجريمة، الأمر الذي دفع بعض المفكرين إلى إرجاع الظاهرة الإجرامية المتنامية إلى هذه الحضارة، مما نتج عنه بروز مدارس ومذاهب ونظريات مفسرة للظاهرة الإجرامية، والتي اختلفت وتقاطعت توجهاتها ونتائج أبحاثها حول العامل الأكثر ترجيحا للسلوك الإجرامي، وقد يختلط على الباحث والقارئ فهم المقصود بعوامل السلوك الإجرامي، فيفهم على أنه يقصد بالعوامل، أسباب السلوك الإجرامي، ولهذا نود التأكيد على أن هذه الدراسة قد سارت على هدي العلوم الإنسانية وعلم الجرام على وجه التحديد، في التفرقة بين العوامل والأسباب، حيث تفيد الأولى مجموعة المؤثرات ذات الطبيعة الترجيحية التي تجعل حدوث السلوك الإجرامي أكثر احتمال إذا ما توافرت في الإنسان، بينما يفهم من الأسباب تلك العلاقة الوثيقة بين الفعل والنتيجة وحدوث النتيجة–السلوك الإجرامي أمر يقيني لوجود السبب في فاعل السلوك، ومنت ثم فالعامل

الإجرامي عبارة عن حالة أو واقعة احتمالية الصلة بالظاهرة الإجرامية، والرأي الغالب بين علماء الإجرام أن الجريمة لا يمكن أن تكون ثمرة عامل واحد، بل هي حصيلة عوامل متعددة مختلفة من شخص إلى أخر، بل بالنسبة للشخص الواحد ممن جريمة إلى أخرى، والعوامل الإجرامية يميزها كذلك أنها لا تباشر تأثيرها المسبب للجريمة إلا مجتمعة فهي وحدة لا تقبل التجزئة، ومن أجل ذلك اخترت أن يكون هذا الموضوع مجال بحثي في هذه المذكرة الموسومة بـ: "عوامل تكوين السلوك الإجرامي".

إن الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في مجال الدراسات الجنائية بغية الوقوف على أسباب ارتكاب الجريمة وعوامل تكوينها هو ما جعلنا نغوص للبحث في أعماقها إذ أن الجريمة لا يمكن أن توجد من العدم من ناحية وناحية أخرى ليس من الممكن أن تكون ثمرة عامل واحد، بل هي حصيلة عوامل متعددة ومختلفة من شخص لأخر هذا من الناحية العلمية، أما الجانب العلمي فيمثل في الوقوف على مختلف الآراء والنظريات والمدارس التي حاولت أن تفسر أسباب وعوامل السلوك الإجرامي.

وقد اعتمدنا كإشكالية بحث لهذه الدراسة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي عوامل الإجرام وفيم تتجسد؟ وهل يكفي عامل واحد لتكوين السلوك الإجرامي أم لابد من تظارف هذه العوامل؟

ولعل من أهم أسباب اختيارنا للموضوع محل البحث تتمثل في:

- الرغبة الملحمة في دراسة الموضوع بغية التعرف على عوامل إنتاج الظاهرة الإجرامية كل على جد بالموقوف على أراء أو نظريات مدارس علم الإجرام المفسرة لها بالنظر إلى الزاوية التي ينطلق منها كل اتجاه.

- أن موضوع عوامل السلوك الإجرامي تعد من أهم مواضيع علم الإجرام هذا الأخير الذي يعد من مجال اختصاص الدراسي.

- توافر المصادر والراجع القديمة منها والجديدة وكذلك العامة، والمتخصصة.

أما هدفنا من دراسة موضوع عوامل الملوك الإجرامي هو الإجابة على الإشكالية المطروحة من ناحية ومن ناحية ثانية إثراء المكتبة الجامعية بهذه الدراسة.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة كمنهج علمي، المنهج الوصفي من خلال جمع الأفكار والآراء والنظريات المفسرة العوامل الظاهرة الإجرامية ومحاولة شرحها لتحقيق نتائج علمية.

كما وقد اعتمدنا على خطط ثنائية وقسمنا بحثنا ودراستنا إلى فصلين كان الأول بعنوان "عوامل السلوك الإجرامي الداخلية" التي تطرقنا فيه وفقا لمبحثين مدجل العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد وتدفعنا لارتكاب الجريمة من خلال ثلاثة مطالب تقسمت العوامل الداخلية الأصلية في المبحث الأول، لتخصص المطالب الثلاثة التالية للعوامل الداخلية العارضة أو المكتسبة في ظل المبحث الثاني، وخصص الفصل الثاني من الدراسات للعوامل الخارجية الدافعة لسلوك طريق الجريمة وفقا لمبحثين، تناولنا في الأول العوامل الطبوغرافية والاجتماعية وفقا لمطلبين، أما الثاني فقد تعرضنا فيه لإبراز دور العوامل الثقافية والاجتماعية من خلال مطلبين اثنين.

هناك جملة من الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع من أهمها رسالة الماجستير في القانون والتي قامت بها الباحثة **حنان الجبي** الموسومة بعنوان "مقارنة إجرام المرآة بإجرام الرجل"، والتي حاولت من خلالها التطرق إلى إبراز علاقة الجنس بظاهرة الإجرامية، فتناولت الجنس كحامل مؤثر في الدفع إلى ارتكاب الجريمة من جهة، ومن جهة أخرى بيان الاختلاف بين الجنسين من حيث إجرام منها سواء في ذلك كم الإجرام ونوعه، وتوصلت من خلال دراسة إلى أن إجرام المرأة بصفة عامة أقل بكثير من نسبة إجرام الرجل نظر أو لوجود العديد من المتغيرات لاسيما منها المتغيرات الخارجية يؤثر في سلوك المرآة أكثر منه تأثير في سلوك الرجل كأمل أول، أما الأمر الثاني فإن نسبة إجرام المرآة تتغير بتغير عملها ونوع وزمان ومكان الجريمة.

الفصل الأول

عوامل السلوك الإجرامي الداخلية

تمهيد وتقسيم:

العوامل الداخلية للإجرام هي تلك العوامل المتصلة بشخص المجرم، أي تلك العوامل المتصلة بتكوينه البيولوجي والعقلي والنفسي، ويتضح من ذلك أن كل ما يتصل بشخص المجرم ويؤثر بطريقة أو بأخرى في إجرامه، يعد من قبيل العوامل الداخلية للجريمة، ويتضح من ذلك أيضا أن هذه العوامل عديدة ومتنوعة لأن الإنسان كائن معقد التركيب متعدد الأجهزة، ولكل جهاز وظيفة التي يؤديها وهو يتأثر بغيره من الأجهزة ويؤثر فيها، وتسمى هذه العوامل بالعوامل الداخلية والتي سنحاول أن نسلط عليها الضوء في هذا الفصل وفقا لمبحثين، نتناول في المبحث الأول العوامل الداخلية الأصلية، ليخصص المبحث الثاني لدراسة العوامل الداخلية المكتسبة، ويتمثل دراسة العوامل الداخلية جانبا هادئا في تفسير السلوك الإجرامي للإجابة على العديد من التساؤلات لعل من أهمها لماذا يوجد داخل المجتمع الواحد ثلة من أفراده يسلكون طريق الإجرام؟ فكل الأفراد الذين يقصدهم مجتمع واحد يتعرضون لظروف خارجية محيطة ومع ذلك لا تجرم إلا طائفة منهم في حين يلتزم الآخرون بالسير على الصراط المستقيم.

المبحث الأول
العوامل الإجرامية الأصلية

تمهيد تقسيم

ذكرنا أن العوامل الداخلية أو كما يسميها علماء الإجرام بالعوامل الفردية تقسم إلى عوامل أصلية وعوامل عارضة، فتتمثل الأولى في الصفات والخصائص التي تتوافر في الشخص منذ ولادته، فيدخل فيها التكوين الطبيعي للإجرام والوراثة والسلالة... وغيرها، وهو ما سوف تتناوله بالدراسة من خلال هذا المبحث الذي سنقسمه إلى المطالب الموالية

المطلب الأول: الوراثة والسلالة.

المطلب الثاني: التكوين البدني والنفسي.

المطلب الثالث: التكوين العقلي.

المطلب الأول: الوراثة والسلالة

من المسلم علميا أن بعض الأمراض تنتقل بالوراثة وكذلك بعض الخصائص والمميزات النفسية والعقلية والجسدية، ولكن هل الجريمة ثورت:بمعنى هل يمكن القول أن سلوك وتصرفات الأفراد لها سبب وراثي،؟ سواء كانت من فرد لأخر ومن جماعة لأخرى أي عن طريق السلامة، بمعنى هل يكتسب الإنسان أو الجماعة بعض الصفات والمواهب الإجرامية من أصوله؟ وبناء على ذلك سيتم تحديد صلة الوراثة والسلامة بالظاهرة الإجرامية وفقا لهذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الوراثة وعلاقتها بالجريمة

لا يوجد بين علماء الإجرام من يقرأن بعض الأفراد يولدون مجرمين، فنظرية "لمبروزو" عن المجرم بالميل وهجرها علم الإجرام الحديث، إذن فما المقصود بدراسة الوراثة ضمن العوامل الداخلية للإجرام ؟ليس معنى هذه

الدراسة أننا نسلم سلفا بأن الإجرام أو بعبارة أدق الاستعداد للإجرام ينتقل بالوراثة، وإنما نثير محض التساؤل عما إذ كان من الممكن أن يحدث هذا من الناحية العلمية.

أولا- تعريف الوراثة

لغة: الوراثة اسم مشتق من (ورث) ومضارعه (يورث أي يبقى ميراثا) والميراث هو أن يكون الشيء لقوم ثم يصير إلى أخرين.[1]

اصطلاحا: هو علم دراسة المورثات (الجينات) والصفات الوراثية التي تنقل من الأباء إلى الأبناء عن طريق المورثات، كما يدرسن... الأنواع وإختلاف صفاتهم نتيجة إختلاف المادة الوراثية أي يقصد بذلك(الصبيغيات).

ثانيا- انتقال الخصائص عن طريق الوراثة

أثبت علماء الوراثة وعلى رأسهم العالم النمساوي (مندل) أن هناك عددا من الخصائص ينتقل لحظة التكوين من الأبوين إلى الأبناء عن طريق الإخصاب الذي يتم باتجاه خلية منوية للذكر مع بويضة للأنثى، وكل خلية من هذه الخليتين تحتوي على ثابت من الكروموزمات(*) التي تهمل الخواص الوراثية للفرد، وعن طريق هذه الكروموزمات تنتقل الخواص من الإباء إلى الأبناء، وخصائص الذكر كامنة في خليته المنوية وخصائص الأنثى توجد في بويضتها التناسلية وباتخاذ الخلية بالبويضة ينشأ خلقا أخر ب جمع بين خصائص صاحب لبخلية (الرجل) وصاحبه، البويضة (المرآة) ولا يعني ذلك أن كافة خصائص الأبوين تنتقل إلى الإبن لأن الجينات حاملة هذه الخصائص منها ما يتفاعل لتماثله فيتح الصفة الوراثية للأب وللأم حسب تغلب أحد الجينات على الأخر

1 المعجم الوسيط، منير البعلبكلي، القاهرة، دار النهضة، 1994، ص 275.

* الكروموسوم والصبغي بالإنجليزية (chromosome) حزمة منظمة البناء والتركيب يتكون معظمها من dna في الكائنات الحية,يقع في نواة الخلية، وهي عادة.. من تلقاء وإنما معقدة مع العديد من البروتينات الهيكلية تمنى هستون.

ومنها مال يتفاعل لتباينه إختلافة بين الأبوين فل يؤدي إلى إنتقال بعض الخصائص إلى الأبناء، ولا تقتصد الخصائص التي تنتقل من الأباء إلى الأبناء على لحظة تكوين الفرد أي حين الأخصاب، وذلك لأن كل عامل يؤثر في الأم أثناء الحمل يعد من قبيل العوامل الوراثية التي تؤثر على الجنين قبل إنفصاله على أمه، ومن ثما فإن الوراثة لاتنقل كافة الخصائص من الأباء إلى الأبناء على حسب ماذهب إليه بعض العلماء الذين أكدوا أيضا بناء على ذلك أنه لا وجود لما يسمى (بكروموزوم الجريمة) الذي ينقل الإستعداد الإجرامي وهو ما أثبته المدرسة البيولوجية (لجراز) كذلك، التي ذهبت للقول أن الإستعداد الإجرامي، للأجداد لا ينقل للأبناء وإنما الذي ينقل هو (الإتجاهات) و(الإمكانيات) اتي تمكن خلفه، والتي يمكن إعتبارها عوامل إجرامية مثل القابلية للإثارة والنزعة العدوانية وإنعدام المبالات العاطفية...وغيرها، فهذا الإتجاهات تخلق لدى الفرد ضعفا وراثيا ل ينتج آثرا إلا إذا تصادفت وإقترنت بعوامل بيئية ملائمة تساهم في تكوين الشخصية الإجرامية بعد الميلاد.

ثالثا- أساليب دراسة تأثير الوراثة على الشخصية الإجرامية

توجد طرق ثلاثة لدراسة مدى تأثير عامل الوراثة في تكوين شخصية المجرم، ومن ثم الجريمة التي يرتكبها، وتتمثل هذه الطرق في:

1- دراسة علاقات الجرمين (شجرة العئلة)

على حصر أفرادعائلة معينة وعدة عائلات، ثم إجراء تعددات لحالات الإجرام فيها ونوعية الجرائم التي تواتر عليها أفراد العائلة من جيل إلى جيل،

ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد مدى إنتشار الإجرام بين أفراد العائلة، الواحدة.[1]

والواقع أنه لايمكن إنكار أن انتاج هذا الأسلوب يمكن أن تكون لها دلالة فيما يتعلق ببيان العلاقة بين الوراثة والإجرام، لكن هذه الدلالة ليست قاطعة، ومن ثم يبغي التخفظ في إضفاء القيمة التعلمية على هذه النتائج.

2- الطريقة الإحصائية

وتقوم على ملاحظة مجموعة من المجرمين والبحث بصدد كل واحدة منهم عن عدد الأفراد المجرمين من فروع كل أسرم والفارق بين هذه الطريقة ووسابقتهم أنهم لاتقصر على حالة فردية هو الأصل البعيد لأسرة معينة، وإنما يتم إختيار حالات عديدة ومتنوعة من المجرمين، ثم تتبع مدى شيوع الإجرام بين الأصول والفروع، والتعدد والتنوع يتفادى عيوب الطريقة الأولى التي تقتصر على حالات معينة قد يكون لها من الخصوصية مايشكك في صحة نتائجها.

وتجري الدراسة الإحصائية بإحدى وسيلتين:

أ- إختيار مجموعات من المجرمين وتعبت ذرياتهم لإحصاء عدد المجرمين في كل ذرية.

ب- إختيار مجموعات من الشواذ وتعقب ذرياتهم لإحصاء عدد المجرمين في كل ذرية.

3- دراسة التوأم:

تقوم الطريقة على دراسة ومقارنة سلوك التوأم لتحديد قدر الدور الذي تلعبه الوراثة في توجيه سلوك كل منهم، وإستنتج الباحثون من هذه المقارنات أن

1 أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص261.

للوراثة تأثيرها على الإجرام، بحيث يكون الإستعداد الموروث عنصرا مشتركا بينهم، ويعني ذلك بالتطبيق على السلوك الإجرامي إن إستعداد كل منهم إلى الإجراميتساوى مع إستعداد الأخر[1] وليس الأمر كذلك التوأم غير المتماثلة فإختلاف الخصائص بين التوأم ثم غير المتماثلة يؤدي إلى تفاوت في الإستعداد الموروث لدى كل منهم ومن ثم إلى إختلاف موقف كل منهم من الإجرام.

وصفوة القول في بيان أثر الوراثة على الإجرام أن الإستداد الإجرامي قد ينقل بالوراثة من الأصول إلى الفروع، ولكنه لاينتج لدى الفروع مأحدثه لدى الأصول من الدوافع إلى السلوك الإجرامي لتخلف الظروف التي تفاعلت معه لدى الأصول بالنسبة للفروع.[2]

الفرع الثاني: السلالة وعلاقتها بالجريمة

تعد السلامة نوع من الوراثة التي تميز جماعة من النس عن غيرها الجماعات.

أولا- تعريف السلالة

لغة: السلالة بالضم، ماأنسل من الشيء والنطفة سلالة الإنسان، قال الله تعالى"ولقد خلقتنا الإنسان من سلالة من طين".[3]

إصطلاحا: وهو ربطة الدم، أي تربط الإنسان بأصوله وحواشيه، فهي وراثة جماعية أو عاملة تحدد خصائص يتفق فيها جمع من الأفراد، وتكون شائعة بينهم، تميز الجماعة كلها عن غيرها من الجماعات.

1 فالتوأم المتطابقة يفترض فيها المتبادل البيولوجي الذي يمكن أن يكون أكثر تأثير على التوأمين أكثر من البيئة ومختلف العوامل الخارجية.

2 محمد نصر محمد، علم الإجرام الطبعة الأولى، دار الرواية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص146.

3 سورة المؤمن، الأية(12)

ثانيا- صلة السلالة بالظاهرة الإجرامية

يذهب بعض العلماء إلى القول بأن الإجرام يتأثر كما ونوعا بعنصر السلالة بحيث يمكن الإدعاء بأن السلالة عامل من عوامل الإجرام، ففي الولايات الأمريكية المتحدة، يؤكد بعض الباحثين أن السود أكثر إجراما من البيض، وأنهم بحكم طائفة من أفرادها توافر فيها تكوين وإستعداد إجرامي، موروث عن الأباء.[1]

وعلى كل حال، فليس من العلم في شيء القطع بأن هناك سلالات أو أخبار تتميز عن غيرها في أن الإجرام لا وجود له بين أفرادها فكل سلالة من ظاهرة الإجرام نصيب، فليس هناك سلالات بأكملها مجرمة، كما أنه ليس هناك سلالات بأكملها غير مجرمة على الإطلاق.

ثالثا- تأثير السلالة على ظاهرة الإجرام

ليست السلالة سيما في الإجرام يكفي لتفسيره، وماذلك إلا لأن الإجرام ظاهرة معتقدة لا ينهض يبب واحد بمهمة الإفضاء إليه، إنما للسلالة دورها الذي يحاول العلماء تحديده وجاءوا في ذلك إلى طريقتين:

1- مقارنة إجرام السلالة الواحدة في دول مختلفة

تمثل هذه المقارنة نوعا من الدراسة الإحصائية لإجرام سلالة واحدة يتوزع أفرادهابين دول مختلفة، وقد أجريت بالفعل دراسات من هذا القبيل في أوروبا،[2] منها دراسة مقارنة لجرائم العنف تبين منها زيادة جرائم القتيل في الجنوب والشرق عنه في بقية أجزاء القارة، والواقع أن هذه الدراسة محدودة القيمة بالنسبة لتحديد تأثير السلالة على الإجرام، وفائدتها أكبربانسبة لتأثر تعاطي المواد

1 فتح عبد الله المثاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقوبات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص، 119.
2 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص119.

المسكرة على ظاهرة الإجرام، وأيا كانت القيمة التي يمكن إسنادها إلى هذا النوع من المقارنات، فإن الإلتجاء إليه ليس ميسورا، كما أن المخاطر تجف بلا إختلاف التسريعات الجنائية بإختلاف الدول، وبالإظافة إلى ذلك، فإن مقارنة إجرام السلالة الواحدة في دول مختلفة غير ذي فائدة في بيان مسألة تأثير السلالة على ظاهرة الإجرام لإختلاف الظروف الطبيعية والإقتصادية والثقافية... وغيرها بين الدول.

2- مقارنة إجرام السلالات في الدولة الواحدة

وتعد هذه الطريقة أكثر جدوى من سابقتها في إعطاء مؤشرات عن دور السلالة في تشكيل كم ونوع إجرام الأفراد الذي ينتمون إليها، وهي لذلك أكثر دقة وتحديدا، وقد أجريت دراسات كثيرة في فرنسا نبين منها أن إجرام الأجانب يفوق إجرام المواطنين.[1]

وخلال ماتقوم أننا لانعد السلالة من عوامل الإجرام، وإن كنا قد درسنا تحت هذا الملمس فقد كان بعض مايقال في هذا الموضوع، لأنها غريبة عن ظاهرة الإجرام كماونوعا، وإذا ظاهرة من التجربة العلمية أن قوما يزيد إجرامهم عن غيرهم، فل ينبغي البحث في تفسير لتلك الزيادة في إعتبارات تتعلق بالإنتماء العرفي إلى سلالة متميزة بخصائص توجه حتما سلوكهم وجهة الإجرام، وإنما يتعين النظر إلى ظروف معيشة هؤلاء القوم، إذا هي التي تكون شخصيا وتتحكم في توازن وتوجه سلوكهم.

1 أجريت هذه الدراسات خلال سنتين 2001و 2003، وإن كان الكثير من باحتي علم الإجرام بفرنسا يشككون في مدى تراهتها.

المطلب الثاني: التكوين البدني والنفسي

يقصد بالتكوين مجموعة المميزات والصفات الخلقية التي تتوافر في الشخص منذ ولادته سواء تعلقت بأعضاء جسمه واتعلقت بالنفس ومن ذلك يطرح التساؤل عن علاقة الخصائص التكوينية بظاهرة الإجرام، وهو ما سوف نحاول توضيحه في هذا الطلب وفقا لفرعين نتناول في أولهما التكوين البدني وفي ثانيهما التكوين النفسي.

الفرع الأول: التكوين البدني وظاهرة الإجرام

هناك العديد من التساؤلات فيما يتعلق بدور الخصائص الجسدية الظاهرة(التكوين البدني) في دفع الشخص رإلى إرتكاب الجريمة من عدمه وهو ماسنحاول تسليط الضوء عليها من خلال هذا الفرع.

أولا- التكوين البدني

يقصد بالتكوين البدني للشخص مجموعة الصفات المتعلقة بشكل الأعضاء وكيفية قيامها بوظائفها، والتي تميز الشخص عن غيره منذ ولادته.[1]

ثانيا- صلة التكوين البدني بظاهرة الإجرام

يؤكد علماء الإجرام وجود صلة وثيقة بين كيفية أداء بعض أغضاء الجسم الداخلية لوظائفها وبين الإجرام، ومن الأعضاء الداخلية التي أنبرى علماء الأنتربولوجيا على بيان أثرها من السلوك الإجرامي، الغدد التي تسهم تنظيم وظائف الجسم الحيوية.

ويقرر علماء الطب أن الغدد نوعان: غدد قنوية وغدد صماء، والغدد القنوية سميت كذلك لأن قنوات تنقل إفرازات معينة إلى داخل الجسم ومثالها

1 حمد عبد الجليل، سيكولوجية الطفولة والفتوى، دار الجامعة، مصر، 2006م، ص53.

الغدد اللعابية والبنكرياس والكبد، إلى خارجه ومثالها الغدد الدمعية والعرقية والدهينية، أما الغدد الصماء[1] فلا توجد بها قنوات، وإنما تقوم بجمع موادها غ الأولية من الدم مباشرة، ثم تحولها إلى هرمونات تنقلها إلى الدم ثابتة حيث يقوم بتوزيعها على أعضاء الجسم، ومن أمثلة هذه الغدد، الغدة النخامية.

ومن المسلم به أن إفرازات الجهاز تؤثر سلبا مباشرة في سير أجهزة الجسم المختلفة وفي حالته النفسية، وتحكم وظائفه الحيوية، وتؤثر في رد فعل الجسم على جميع المؤثرات الخارجية التي تباشر ففعلها عليه، ويرى العلماء لذلك أن تأثير نشاط الغدد على التكوين العضوي والنفسي، الشخص له صلته الوثيقة بالسلوك الإجرامي، ونشاط الغدد قد يعتريه بعض أوجه الخلل، منها ماهو تكويني أصلي، ومنها ماهو عارض يصيب الإنسان في مراحل معينة من عمره.

وما تقدم يشير إلى أهمية توازن الغدد في أدائها لوظائفها، وقد بنه العالمان الإيطاليان"بند" و"دي توليو" الأذهان إلى أهمية الأثر الذي تحدثه إفرازات الغدد على سلوك الأفراد، وإلى الإرتباط الوثيق بين الخلل في إفرازات الغدد وبين السلوك الإجرامي، وقرر العالمان أنه يمكن تقسيم المجرمين وفقا لنوع ودرجة الخلل في هذه الإفرازات، فالزيادة في إفرازات الغدة الدرقية تؤدي إلى، جرائم الإعتداء على الأشخاص كالقتل والضرب، والإضطراب في إفراز الغدة النخامية يولد ميلا إلى جرائم الإعتداء على الأموال، وقد أجريت إحصاءات على، عدد من المحكوم عليهم بعقوبات سالبة الحرية، ثبت منها أن نسبة كبيرة منهم لديهم إضطراب في وظائف الغدد، وثبت من إحصاءات أجريت على عدد من المجرمين الأحداث أن 56% منهم لديهم هذا الخلل.

1 الغدد الصماء بالإنجليزية (endo cim yland)هي الغدد التي تفرز منتجاتها مباشرة إلى مجرى الدم عوضا عن إفرازها عن طريق قنوات.

وأما هذه النتائج العلمية لا مناص من التسليم بوجود صلة بين الخلل في وظائف الغدد الصماء وبين السلوك الإجرامي، وإذا كان الدليل العلمي لم يقم حتى اليوم على وجود خصائص عضوية خارجية معينة تميز المجرمين عمن عداهم وتؤثر في إجرامهم، فإن ماوصل إليه العلم من إثبات أثر الإضطراب في وظائف الغدد على الحالة النفسية والعصبية للشخص، يسمح بإبراز أهمية تأثير الغدد على، سلوك الفرد، ومن ثم على سلوكه الإجرامي،[1] ومن ثم ينبغي على المتخصصين في علم الغدد إلى مزيذ من الجهد في سبيل السيطرة على نشاط الغدد وضبطه وإيجاد الوسائل لعلاج الخلل في إفراز الغدد.

الفرع الثاني: التكوين النفسي وظاهرة الإجرام

إن النظريات البيولوجية أو البيولوجية النفسية تدع بدون جواب سؤال مهما:للغاية وهو:كيف نفسر أنه ضمن الأفراد الخاضعين لنفس الظروف الداخلية والخارجية كالتوائم مثل، والمتحصلين على نفس التربية لم يصبحوا جميعا مجرمين؟ثم كيف نفسر عدم وجود أي شذوذ عضوي، لدى بعض المجرمين أو أي مرض أخرى؟ الأيعتبر ذلك إشارة هامة تقودنا إلى أن نبحث فيما إذا كان مفتاح الإجرام يوجد في أعماق النفس البشرية؟

وهو ماسنحاول تسليط الضوء عليه في ظل هذا الفرع.

أولا- تعريف التكوين النفسي

يقصد بالتكوين النفسي مجموعة العوامل الداخلية التي تؤثر في تكيف الفرد بالنسبة لبيئة الخارجية، ويرجع التكوين النفسي للفرد إلى مجموعة من العوامل

1 محمد شلال جيب، الوسيط في علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، مصر، 2003، ص85.

المتعددة والمتدخلة، ومنها مجتمعة يتحدد السلوك الفردي الذي يعكس الحياة النفسية بجميع جوانبها.[1]

ثانيا- صلة التكوين النفسي بظاهرة الإجرام

إن الشخصية الإنسانية وحدة متكاملة تتكون من عوامل متعددة يؤثر بعضها في بعض، وتؤثر البيئة الخارجية على التكوين النفسي للفرد وعلى شخصيته وتتحكم في عملية تكيفه مع البيئة المحيطة به، وقد يحدث تكيف الشخص مع المجتمع الذي يعيش فيه فيخضع لما يحكمه من قواعد، وقد يخفف في تجاوب مع هذا المجتمع، فيخرج على القواعد السارية فيه ويلجأ إلى قواعد تتجاوب مع تكوينه النفسي ومع قدرته على إشباع حاجته، وتحقيق رغباته، ويكون من أثر التكوين النفسي الذي يسعى الفرد على هذيه إلى التكيف مع وسطه ظهور صور من السلوك تخالف ماتسير عليه الجماعة، ومنها السلوك الإجراميالذي يعكسعدم تكييف مع الوسط الذي يعيش فيه الشخص.

وقد لاحظ الباحثون أن التكوين النفسي للمجرمين ينطوي على وجود خلل تجعلهم أقل من غيرهم قدرة على التكيف السليم مع الوسط الذي يعيشون فيه ولكن ذلك لا يعني بالضرورة وجود تكوين نفسي إجرامي، يقود حتما إلى إرتكاب الجريمة، إذ ليس للمجرمين تكوين نفسي خاص يميزهم عن غيرهم ويقضي بحتمية إجرامهم، وإذا كانت الجريمة حرفا قانونيا يتغير بحسب الزمان والمكان، فإنه يكون من المستحيل محاولة إثبات وجود تكوين نفسي إجرامي.

اللهم إلا إذا سلمنا بفكرة الجريمة الطبيعية وحصرنا الجرائم فيها، وهو أمر يخالو الواقع، وإذا تم نفي إمكانية وجود تكوين نفسي إجرامي يقود صاحبه حتماإلى الجريمة فإنه مع ذلك لا يمكن النفي المطلق لصلة التكوين النفسي

1 محمد عبد الله الوريكات، مبادئ علم الإجرام، الطبعة الأولى، الأردن 2008، ص 203.

بظاهرة الإجرام، فقد أظهرت الدراسات النفسية أهمية أوجه الخلل النفسي الذي يصيب الشخصية بشذوذ ويسبب له بعض العقد النفسية، فقد لوحظ لدى بعض المجرمين وجود عقد نفسية مثل الشعور بالظلم من جانب المجتمع، وهو شعور يدفع الفرد إلى الجريمة كسلوك طبيعي يرد به الظلم الذي كان ضحيته، من ذلك أيضا عقدة الشعور بالنفس الجثماني أو الإجتماعي التي تفسر كثيرا من التصرفات الإجتماعية لبعض الأفراد، وعقدة الشعور بالنقص قد تكون عامل غير مباشر لكثير من التصرفات الإجرامية.[1] إذ يحاول المصاب بتلك العقدة أن يعوض مايشعر به من نقص في صورة تصرفات إجرامية تجذب الأنضار إليه، ويطلق على الشذوذ في الشخصية الناشيء عن الخلل النفسي التكويني تعبير "السيكوبانية"، التي تجعل الشخص لا يبالي بالقيود الإجتماعية والقانونية، وتسهل له الأقدام على إرتكاب الجريمة دون إكتراث بما يتربت عليها من عواقب.

إن الصور المختلفة للخلل النفسي دفعت البعض إلى القول بأن التكوين النفسي للفرد وما يعتديه من خلل يعد عاملا من عوامل الإجرام، فقد تبين أن البعض الباحثين أن 40% من معتادي الإجرام مصابون بخلل نفسي، وأثبت أن البعض بنسبة 63,8% من العائدين مختلون نفسيا، وأكد غيرهم أن هذه النسبة وصلت إلى 283°بالنسبة للعائدين و88% بالنسبة للمجرمين الخطرين ورغم ما تثبته تلك الدراسات من إنتشار الخلل النفسي بين جمهور المجرمين، الإ أنه يصعب القول بإرتباط الخلل النفسي بالإجرام إرتباط السبب بالمس، إذ يفضي ذلك تطرف القول بوجود إستعداد نفسي إجرامي أو نموذج نفسي إجرامي، ولايمكن كذلك نفي كل علاقة بين الخلل النفسي والإجرام إذ في ذلك مخالفة لما تشير إليه الدراسات العلمية، فكل ماهناك أن الخلل في التكوين النفسي قد يتفاعل مع بعض العوامل

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 135.

الخارجية فيدفع بالفرد إلى مهاوي الجريمة، فليس وجود الخلل النفسي متلازمما مع وجود الجريمة بدليل أن كل المجرمينليسوا مختلين نفسيا، كما أن من بهم خلل نفسي لا يرتكبون بالضرورة الجرائم، وإنما يكون المختل نفسيا عاضة للإجرام أكثر من غيره من الأفراد.

المطلب الثالث: التكوين العقلي

إن بحث الصلة بين التكوين والإجرام الفردي لا يتقصر على التكوين البدني والنفسي فحسب، وإنما يشمل بحث التكوين العقلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي، وهو ما سنحاول توضيحه وفقا لهذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء

نصيب الأفراد من الذكاء يتفاوت، فالذكاء العام ليس على درجة واحدة لدى كافة الأفراد، كما أن حظ كل فرد من عناصر الذكاء المختلفة ليس دائما على مستوى واحد، فما مفهوم الذكاء؟

أولا- تعريف الذكاء

يقصد بالذكاء المقدرة على التفكير والتخطيط والإبداع، والذكاء بهذا المعنى هو أهم ما يتميز الإنسان عن الحيوان، لكونه ملكة عقلية فريدة.[1]

ويعرفه علماء النفس بأنه قدرة الشخص على فهم العلاقات التي توجد بين العناصر المكونة لموقف من المواقف وعلى التكيف معه من أجل تحقيق غاياته.

ومن ثم فإن الذكاء المعنى يتحلل إلى مجموعة من الإمكانيات العقلية التي تحدد مدى قدرة الشخص على التكيف وتكييف سلوكه مع الظروف البيئيةالمتغيرة، وأهم هذه الإمكانيات الإدراك والتذكر والتخيل والتفكير.

1 إبراهيم العظماوي، الذكاء الإنفعالي، الطبعة الأولى، العلوم النشر والتوزيع، الكويت، 2005، ص 25.

ثانيا- تحديد مستوى الذكاء

إن في تحديد مستوى الذكاء أهمية في مجالات عدة، من أجل ذلك لجأ الباحثون إلى وسائل لقياس الذكاء لذى الأفراد، وتتمثل هذه الوسائل في مجموعة من الإختيارات التي يطلق عليها علماء النفس إختيارات الذكاءوفكرة هذه الإختيارات تتخلص في ملاحظة نوع ومدى إستجابة الشخص كموقف معين، وتترجم إستجابات الفرد وأخطاؤه إلى أرقام تعبر عن نسبة الذكاء:و تجرى على ضوئها المقارنة بين مستوى الذكاء لشخصين أو لمجموعتين من الأفراد: مثل المجرمين وغير المجرمين، والرجال والساء، والشباب والشيوخ...إلخ.[1]

ويعبرعن معدل الذكاء بالمعادلة الرياضية الأتية:

العمر العقلي ÷ العمر الزمني ×100

ويتعدد العمر العقلي الشخص تعدد من الدرجات يستخلص من إجابته على عناصر الإختبار المحدود لسن معينة، على سبيل المثال يمكن تحديد مستوى ذكاء طفل في العاشرة من عمره بأن تقدم إختيارات تناسب أعمارا مختلفة تقارب عمره، فإذا أجاب على الإختبار الخاص بس (05) سنوات وعجز عن الإجابة على الإختيارات الأعمار اللاحقة، نحدد عمره العقلي بخمس سنوات.

ويعني ذلك نسبة الذكاء لديه هي، 50% التي ينبغي أن يكونعليها من هم في مثل سنة، أما إذا أجابب على الإختيار الخاص بسن 12 سنة.

ويعني ذلك أن عمره العقلي 12 سنة وإن معدل ذكائه يزيد بنسبة 20% من معدل ذكائه من هم في مثل سنة.

1 محمد عبد الله الوريكات، المصدر السابق، ص 208.

ويعد علماء النفس الذكاء العادي بأنه هو الذي تتراوح نسبته بين 90% و110%، أما ذكاء ضعاف العقل فإن نسبته تتراوح بين 0% و80%، أما ذكاء النوابغ والموهوبين فهو مازادت نسبته عن 120%.

الفرع الثاني: الصلة بين معدل الذكاء والجريمة

هل لمعدل الذكاء صلة بالسلوك الإجرامي ؟إختلف العلماء حول تحديد الصلة، فكان الإعتقاد في البداية أن هناك علاقة وثيقة بين نقص الذكاء والجريمة، ولكن هذا الإعتقاد لم يعد له محل في الوقت الحاضر لتطور الجريمة، وعلى ضوء العديد من الدراسات يؤكد بعض الباحثين عدموجود رابطة بين مستوى الذكاء العام والإجرام،[1] وإن أمكن إستخلص علاقة وثيقة بين نماذج معينة من الجرائم وبين بعض عناصر الإجراممما يدعو إلى البحث عن تفسير هذه الصلة ولو في بعض صور هذا السلوك.

أولا- الجريمة ومستوى الذكاء

إذا كانت علاقة مستوى الذكاء بكم الإجرام من المسائل التي تستعصي على التحقيق العلمي، فإن علاقة نوع الجرائم بمستوى الذكاء من الأمور التي تظهرها الدراسات الإحصائية التي أجريت:فتشير هذه الإحصائيات إلى نوع الجرائم يرتبط بمستوى الذكاء:فمن الجرائم ما يستهوي ضعاف العقول مايطلق عليه بجرائم الغباء، وإرتفاع مستوى الذكاء قد يدفع إلى البعض الأخر من الجرائم وهو ما يطلق عليه بجرائم الذكاء.

أ- جرائم الغباء

يكثر إقدام ضعفاء العقول على الجرام التي لا يطلب إرتكابه قدراوفيرا من الذكاء ومن أهمكها:جرائم التسول والتشرد والسرقات البسيطة والجرائم الخلقية،

1 محمد عبد الله الوريكات، المصدر السابق، ص209.

لاسيما إتيان الأفعال المخلة بالحياة مع الأطفال والعجائز من النساء.[1] بالإضافة إلى جرائم الحريق والجرائم غير العمدية بصفة عامة ب:جرائم الذكاء:

قد يكون المستوى المرتفع من الذكاء نعمة تدفع صاحبها إلى حسن إستغلالها كما قد يكون هذا المستوى نعمة عندما ينقلب على صاحبه الذي يسيء إستغلاله من الجرائم التي تتطلب قدرا موفرا من الذكاء الصب مثل الذي يفترض مقدرة خاصة على إستغلال المواقف وإختيار الضحايا ومخاطبتهم بالأسلوب الذي يقنعهم، كما يتطلب مقدرة من المعرفة بظروف الحياة وأساليب التعادل ونفسيات الناس وطبائعهم، وكل هذه الأمور لا تتوفر إلا لمن كانت لديه إمكانيات عقلية تزيد على المتوسط المألوف العام.[2] ومن الجرائم التي تتطلب قدرا كبيرا من الذكاء كذلك جرائم التزوير والإختلاس والتجسس وبعض الجرائم السياسية والإقتصادية والمالية.

ثانيا- تقسيم صلة الذكاء بالجريمة

ذهب بعض الباحثين في بداية القرن العشرين إلى إعتبار الضعف العقلي سببا للإجرام، ويعني هذا الرأي رأن هناك صلة سببية مباشرة بين الخلل في التكوين العقلي وبين الجريمة، وقد إستندوا في ذلك إلى بعض الإحصاءات التي أشارت إلى أن سنة ضعاف العقول بين المجرمين تزيد عن نسبتهم إلى مجموع السكان، وهذا الرأي لا يمكن الأخذ بأنه لان إحصاءات أخرى أثبتت زيادة مستوى الذكاء لدى بعض المجرمين عن المستوى المألوف.

وأحدت إحصاءات أخيرة أن ضعاف العقول لا يزيدون 10% من مجموع المجرمين، وهو ما يعني أن الضعف العقلي ليس هو سبب إجرام كل

1 وقد أجريت العديد من الدراسات في هذا المجال ومن أهمها الدراسة التي قامت بها جامعة كامبريدج وتوصلت من خلالها إلى أن الأفلام الجنسية تسبب الغباء وتدفع إلى ارتكاب سلوكات منحرفة.

2 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 143.

المجرمين،[1] والواقع أنه ضعف التكوين العقلي لا يقوى بمفرده على تفسير إجرام بعض العقول، بل قد لا يكون إجرامهم راجعا أساسيا إلى إنخفاض مستواهم من الذكاء، فمن الجائز أن يكون تدني مستواهم العقلي هو الذي دفعهم إلى نوع معين من الجرائم دون سواه، لكن لا يصلح هذا الضعف في ذاته لكي يحمل بمفرده تبعة إنزلاق بعض ضعاف العقول إلى طريق الجريمة، وإنما علاقة الضعف العقلي بالجريمة لا تزيد على تلك العلاقة التي تربط التكوين البدني أو النفسي بصفة عامة بالجريمة، ويعني ذلك أن الضعف العقلي لا يسبب الإجرام بذاته، بل قد يترتب على الضعف العقلي أو يرتبط به منالظروف والعوامل مايدفع الضعيف عقليا إلى إرتكاب الجريمة، فتكونالجريمة ليست وليدة نقص الذكاء، وإنما وليدة إقتران تلك الظروف والعواملبنقص في الذكاء لم يمكن الشخص من التكيف معها... إلى طريق الجريمة.

ونخلص من ذلك أن الضعف العقلي ليس وحده سببا للإجرام.

1 صفاء يوسف، الذكاء والقياس الإجرامي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص 65.

المبحث الثاني
العوامل الإجرامية المكتسبة

تمهيد وتقسيم:

عند الحديث عن العوامل الداخلية العرضة للإجرام فإننا نعني بذلك الخصائص التي يكتسبها الإنسان بعد ولادته، سواء بإرادته أو رغما عنه، ويتمثل ذلك التعبير الذي يطـــر أعلى الإنسان كلما تقدمت به السن والأمراض العضوية والعقلية أو النفسية التـــي تصـــبه أثناء حياته وحالته الدينة والعادات التي تتوافر لديه ومنها ماإذا كان مدمنا على المخدرات أو المسكرات والمهلوسات العقلية، ومن ثمة سنحاول دراسة هذه العوامل من خلال هـــذا المبحث وفقا للمطالب الموالية:

المطلب الأول: السن والجنس.

المطلب الثاني: المرض.

المطلب الثالث: تعاطي المسكرات والمخدرات.

المطلب الأول: السن والجنس

لقد بات المؤكد أن الإجرام مرتبط بالسن والجنس ويتغير نوعـــا وكمـــا بتغيرهـــا، فالشاب والكهل والشيخ وكذلك الفتاة والمرآة والعجوز إلى جانب إختلاف جنسيتها (الرجل والمرأة) لا يقتلون على إرتكاب نفس الجرائم ولا يرتكبون منها مايركبون بنفس التـــواتر، وإنطلاقا من ذلك سنحاول تسليط الضوء في هذا المطلب على طبيعة العلاقة التي تـــربط السن والجنس بالجريمة

الفرع الأول: السن وعلاقته بالجريمة.

من المسلم به أن الإجرام يرتبط-كما ونوعا-سن الإنسان، فالإنسان في كل مرحلـــة من مراحل حياته يتأثر بالتغيرات التي تطأ أعلى تكوينه البدني والنفسي، كما يتأثر بما... البيئة التي يحيط بها من تغيرات، إذ ينتقل من بيئة إلى أخرى حسب المراحل العمرية التي

يحياها، ويختلف مدى إستجابته للعوامل البيئية تبعا لإختلاف سنة، وهو ماسوف نحاول مناقشته في هذا الفرع.

أولا- تعريف السن

1- لغة: هو عمل الإنسان.[1]

2- إصطلاحا: هو الزمن الذي مضى على الإنسان منذ ولادته حيا.

ثانيا- صلة مراحل عمل الإنسان بالجريمة

يقسم الباحثون في علم الإجرام عمر الإنسان إلى مراحل بيان خصائص كل مرحلة من وجهة النظر الا جريمة، فمن الباحثين من قسم عمر الإنسان إلى أربع مراحل لبيان أثر كل مرحلة على الظاهرة الإجرامية هذه المراحل هي:مرحلة الطفولة، مرحلة المراهقة، ثم مرحلة النضج وأحيانا مرحلة الشيخوخة، وتتمثل كل مرحلة من المراحل الأرع لعمر الإنسان بخصائص محددة، وهي خصائص تؤثر في إجرام أفراد كل طائفة سواء من حيث حجم الإجرام ونوعه.

1- مرحلة الطفولة

تمتد هذه المرحلة لتشمل الفترة من الميلاد إلى البلوغ وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تكوين الشخصية الإنسانية، وتحدد تبعا لذلك إتجاه سلوكه في المستقبل، ومن الوجهة الإجرامية تعد مرحلة الطفولة أقل فترات عمر الإنسان من حيث قلة عدد الجرائم التي ترتكب فيها وهو ما تؤكده الإحصاءات الجنائية، وتفسر قلة حجم الإجرام في هذه المرحلة بطبيعة التكوين البيولوجي للطفل من ناحية، وبضيق نطاق علاقاته الإجتماعية

1 أحمد بن محمد بن على العنيومي المفكري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ص 195.

من ناحية أخرى، يضاف إلى ذلك أن التنظيم القانونيفي أغلب الدول لا يقــرر مســؤولية الحدث عما يرتكب من أفعال يصدق عليها وصف الجريمة إلا في حدود ضيقة.[1]

2- مرحلة المراهقة والحداثة

تمتد هذه المرحلة لتشمل الفترة الواقعة بين الثانية عشرة والثامنة عشلرة وفي هــذه المرحلة يبدأ إجرام الحدث في الظاهرة بصورة بسيطة، ثم يزداد حجمها مع تقدم الحدث، وتنتاب الحدث في هذه المرحلة تغيرات فيسولوجية ونفسية، إظافة إلى ظروف بيئية يكون تأثير على سلوكه بصفة عامة، وعلى السلوك الإجرامي بصفة خاصة، وتعرض الحــدث في هذه المرحلة إلى تغيرات وظروف خارجية إذ ينطق خارج نطاق أسرته، ويبــدأ فــي التمرد على القيود التي تحد من حياته وتنشأ لديه الرغبةفي التعبير عن شخصية، يضــاف إلى ذلك نمو في ملكه التخيل وحب المغامرة، وتغلب العاطفة على العقل، وضــعف فــي المقدرة على كبح جماح النفس ومقاومة المؤثرات الخارجية، وقــد أثبــت الإحصــاءات الجنائية أن نسبة إجرام الأحداث في إزدياد مضطرب، وأنها تتدرج في إتجاه الزيادة مــع تقدم سن الحدث، ونظرا لحظور الأحداث وضرورة العمل على عــلاج أســبابه، تعنــي القوانين عناية خاصة بمعاملة الأحداث المجرمين والمعرضين للإنحراف، أما عــن نــوع إجرام الأحداث، فأنه يتميز بطغيان طوائف معينة من الجرائم تستهويهم أكثر من غيرها

من الجرائم، وتنوع جرائم الأحداث على طوائف ثلاث:

أ- جرائم الإعتداء على الأموال: كالسرقات، النصب، الإحتيال... وغيرها.

ب- جرائم الإيذاء البدني: مثل جرائم الجرح والضرب...إلخ ويفسر إزدياد نســبة هــذه الجرائم بعوامل النمو البدني للطفل في هذه المرحلة.

1 محمد عبد الله الوريكات، المصدر السابق، ص 223.

ج- جرائم الإعتداء على العرض: وتحتل هذه الجرائم مكانا هاما في جرائم الأحداث ويفسر ذلك بتأثير النمو الغريزي لدى المراهق، إذ تستيقظ الغريزة الجنسية على نحو مفاجئ في هذه المرحلة.

3- مرحلة النضوج

وتمت هذه المرحلة لفترة طويلة من عمر الإنسان إذ تشمل من سن الثامنة عشر إلى سن الخمسين، وهذه الفترة من أخطر مراحل عمر الإنسان من وجهة نظر علم الجرائم، ففيها يتأثر الفرد بتغيرات عضوية ونفسية وبظروف بيئية مختلفة، ولطول هذه المرحلة يقسمها علماء الإجرام إلى فترتين:

أ- فترة النضوج المبكر: هي الفترة ما بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين وتعد من أخطر فترات العمر وأشدها صعوبة في مجال الإجرام الذي يكثر وقوعه فيها، وتتنوع الجرائم في هذه الفترة تنوعا كبيرا ومن أهمه:

- جرائم السرقة
- جرائم الاعتداء على العرض.
- جرائم الاعتداء على الحياة وسلامة الجسم.
- جرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة.
- الجرائم غير العمدية مثل القتل الخطأ...الخ.

ب- فترة النضوج الحقيقي: تمتد هذه الفترة من سن الخامسة والعشرين إلى سن الخمسين[1] وفي هذه الفترة تبدأ حياة الفرد في الاستقرار، إذ يتحدد نوع العمل الذي يمارسه ويتزوج ويقيم أسرة، فهي فترة التعقل التي تحق فيها حدة الإجرام ويشعر فيها الفرد بالمسؤولية وتغلب على هذا الفترة جرائم السرقة وخيانة الأمانة والنصب حيث

1 ويذهب كثير من علماء وباحثين علم النفس من خلال العديد من الدراسات التي أجروها إلى التأكيد بأن بلوغ الشخص لسن 25 يكون ذلك قد اكتملت قدرته على تحمل المسؤولية أي ما نصطلح عليه سن تحمل المسؤولية.

يدخل الفرد في معاملات مع الآخرين، وتردد مطالب حياته، وقد تعجز موارده الخاصة من المصادر الشريفة عن الوفاء به، فيضطرب إلى سلك سبيل الجريمة، والسبب ذاته تتجه جرائم الرشوة نحو الارتفاع في هذه الفترة، كما ترتفع نسبة جرائم الاعتداء على المال العام بصفة عامة.

4- مرحلة الشيخوخة

تبدأ هذه المرحلة بعد سن الخمسين إلى نهاية العمر، وفيها تبدأ ملمح الضعف والشيبة، وتتميز هذه الفترة بتغيرات بدنية ونفسية يسببها ضعف القوى البدنية وإصابة الجسم بالأمراض وهدوء الغريزة الجنسية، يضاف إلى ذلك تغيير الظروف البيئية التي يعيش فيها، إذ يقال النشاط المهني تدريجيا إلى أن يتوقف عند سن التقاعد، وتبدأ هموم الشيخوخة من تأمين المطالب المعيشية والمرض... الأصدقاء وابتعاد الأبناء...وغيرها، والإجرام في هذه الفترة يختلف في كمه ونوعه عن الفترات السابقة، فمن حيث كمه نجد محدود النطاق، إذ ينخفض على نحو ملحوظ وتقال نسبته بعد سن الستين إلى حد كبير، ويتميز الإجرام في هذه الفترة كذلك بضعف وسائله، إذا تقل الجرائم التي تطلب قوة بدنية أو قدرا كبيرا من الذكاء ومن ثم ترتفع نسبة الجرائم القذف والسب لدى الشيوخ،[1] ومن الجرائم التي يلجأ إليها كبار السن النصب وخيانة الأمانة ويساعده على ارتكابها ماله من الخبرة الواسعة بالحياة، وجرائم الاعتداء على العرض يرتكبها الكبار في السن كذلك وتتمثل غالبا في صورة أفعال مخلة بالحياء مع الأطفال، وتفسر بانحراف في اتجاه الغريزة الجنسية وليس بالإفراط في الرغبة الجنسية.

ومما تقدم نخلص إلى وجود علاقة بين السن وظاهرة الإجرام وهي علاقة واضحة لا تحتاج إلى إثبات علمي نظرا تواترها واطرادها في كل زمان ومكان، والإحصاءات الجنائية تؤكد ارتباطا ظاهرة الإجرام كما ونوعا بالسن.

1 محمد عبد الله الوريكات، الصدر السابق، ص 239.

الفرع الثاني: الجنس وعلاقته بالإجرام

إن دراسة الجنس كعامل إجرامي تعني بيان اختلاف بين الجنسين من حيث الإجرام كل منهما سواء في ذلك كم إجرام أو نوعه، وقد أثبتت الدراسات في علم الإجرام وجود اختلاف بين الجنسين في هذا المجال، وهذا ما يقتضي بيان دور الجنس في تكوين السلوك الإجرام، وهو ما سنحاول تبيانه في هذا الفرع.

أولا- تعريف الجنس

لغة: هو الأصل أو النوع.[1]

اصطلاحا: يطلق على أحد شطري الأحياء المتعضية، مميزا بالذكورة والأنوثة.

ثانيا- تفاوت الإجرام باختلاف الجنس

تدل الإحصاءات الجنائية دلالة قاطعة على وجود تفاوت كبير بين الإجرام كل من الرجل والمرآة، ومن الثوابت كذلك أن التفاوت لا يحدث في كم الإجرام فحسب بل كذلك في نوعه أو أسلوبه.

1- التفاوت الكمي بين إجرام الرجل وإجرام المرأة

المرآة أقل إجراما من الرجل من حيث حجم الإجرام، وتلك حقيقة لا يمارى فيها أحد من الباحثين، إذ تشير بعض الإحصاءات الجنائية إلى أن إجرام الرجل يبلغ أو يزيد على عشرة أمثال إجرام المرأة، ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن معدل الاختلاف ليس ثابتا بل إنه يتفاوت ارتفاعا وانخفاضا تبعا لاعتبارات عدة تفرق بينه وبين معدل إجرام الرجل، فمعدل إجرام المرآة يتفاوت تبعا لسنها، ذلك أن نصيب المرآة من الإجرام ككل يختلف عن نصيب الرجل بالنسبة لمراحل العمر الواحدة، ومن الناحية الزمنية معدل إجرام المرأة

1 البعلبكي منير، معجم الوسيط، دار النهضة، مصر، 1994 ص 44.

نسبيا في فترات الحروب وتقل أهميته أثناء الفترات التي تحدث فيها ثورات أو اضطراب سياسية.

2- التفاوت الهيكلية بين إجرام الرجل وإجرام المرأة

تشير الإحصاءات والدراسات إلى وجود شبه تخصص إجرامي نسائي من حيث الإجرام وأسلوبه.

أ- اختلاف الإجرام باختلاف الجنس

تشير الإحصاءات الجنائية أن نسبة إقدام المرأة على بعض الجرائم تختلف عن نسبة إقدام الرجل عليها، فالإجهاض وقتل الأطفال والولدان من الجرائم النسائية بالإضافة إلى شهادة الزور والقتل بالسم وتعريض حديثي والولادة للخطر والبلاغ الكاذب والقذف والسب..الخ، جرائم تستهوي النساء أكثر مما تستهوي الرجل ويرتكبون جرائم القتل والحريق عاملة والاعتداء على العرض والسرقة بإكراه وخيانة الأمانة والجرائم المضرة بالمصلحة العمة...الخ.[1]

ب- اختلاف أسلوب الإجرام باختلاف الجنس

يتميز إجرام الرجل بالعنف والقسوة، فهو يستسهل القتل والضرب والجرح والمقاومة والسطو والابتزاز...إلخ، بينما يتسم إجرام المرأة بالغدر وعدم الأمانة، فهي تميل إلى القتل بالسم وشهادة الزور والقذف والنصب والتزوير وهي جرائم غير جسمية عادة ومن ثم يشين أن المرأة أقل خطرا على المجتمع من الرجل.

1 عبد الرحمن توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 45.

ثالثا- تفسير اختلاف الإجرام باختلاف الجنس

شغل الباحثون منذ زمن بغيد بتعليل اختلاف نسبة إجرام المرأة عن إجـرام الرجـل وقد اختلفت الآراء في ذلك اختلافا بينيا، إذ قيل في تفسير الفروق بين الجنسين في مجال الإجرام أراء شتى نوجز فيما يلي:

1- النظرية الأخلاقية: علل بعض العلماء ضعف مساهمة المرأة فـي الإجـرام الكلـي للمجتمع بأنها أرفع من الرجل خلقا وأكثر منه تمسكا بآداب الدين واستجابة التعليمة، ممـا يجعلها أكثر توافقا في سلوكها.

2- النظرية الاجتماعية: تفسير كثير من الباحثين حيث الفرق بين إجرام الجنسين تفسـير اجتماعيا، أي إسناد إلى الاختلاف في الدور الاجتماعي لكل منهما، ذلك أو وضع المـرأة في المجتمع يختلف عن وضع الرجل، وهذا ما يؤثر على حجم إجرام بالنقصان، فـالمرأة تتمتع بحماية اجتماعية لا يظفر بمثلها الرجل.

3- النظرية البيولوجية: يفسر بعض الباحثين قلة إجرام المرأة باختلافها عن الرجل فـي التكوين البدني والنفسي وتميزها بخصائص تعكس على سلوكها، فمن الناحية البدنية تعـد المرأة َأضعف بنيانا من الرجل، وهي لذلك أقل منه في القوة البدنية ممـا يـنعكس علـى نقصان إجرامها مقارنة بالرجل.

4- التفسير التكاملي للاختلاف بين إجرام الرجل وإجرام المرأة: إن قلة إجرام النسـاء مقارنة بإجرام الرجال لا يفسرها العامل البيولوجي وحده كما لا يقـوى علـى تفسـيرها العامل الاجتماعي والأخلاقي منفردا، والحقيقة أن ضالة نصيب النساء من الإجرام الكلـي في المجتمع ترجع إلى تضافر كل تلك العوامل معا، فتكوين المرأة عضويا ونفسيا يختلف عن تكوين الرجل، وفي اختلاف التكوين البيولوجي يمكن تفسير بعض جـرائم المـرأة، فالعامل البيولوجي له أهمية في إجرام المرأة وله أثره على حجم ونوع إجرامها، بيـد أن العمل البيولوجي لا يكفي وحده في تفسير قلة إجرام المرأة، ومن ثمة فلا سبيل إلى تفسير

هذا الاختلاف إلا إذا سلمنا بأن هناك (متغير) في حياة المرأة وهذا التغير هو العامل الاجتماعي، فتطور المجتمع وخارج المرأة إلى الحياة العامة ووقوفها جنبا إلى جنب مع الرجل في ميادين العمل، كما له أثره البالغ في رسم صورة إجرام النساء، بل لأن الظروف البيئية تمارس تأثيرها على المرأة كما تمارسه على الرجل ومن الملاحظ أنه كلما زاد دور المرأة في الحياة الاجتماعية زاد نصبها من الإجرام، وكلما تضاءل هذا الدور، قل نصيبه من الإجرام، وهذا الاختلاف والواضح بين معدل إجرام كل من الجنسين يرجع إلى تكوين المرأة بقدر ما يرجع إلى تأثير العوامل البيئية المحيطة بها.[1] ويعني ذلك أن جنس الشخص ليس في ذاته عاملا من عوامل الإجرام إذ الرجال وتجرم النساء، وإنما نوع الجنس يؤثر فحسب في حجم الإجرام وفي نوعه.

المطلب الثاني: المرض

أجريت العديد من الأبحاث العلمية لكشف حقيقة الصلة بين المرض والجريمة، وخلصت أغلبها إلى وجود صلة وثيقة بين المرض والإقدام على الجريمة، إذ يؤثر في الإنسان كل مرض يصيبه في جسده أو نفسيته، وهذا التأثير يساهم في تحديد معالم شخصية الفرد وما يصدر عنه من سلوك، وهو ما يعني أن المرض قد يكون أحد العوامل غير المباشرة لسلوك طريق الإجرام، وهو ما سنحاول مناقشته في هذا المطلب وفقا لثلاثة فروع تتناول كل منها الأمراض التي قد يتعرض لها الشخص.

الفرع الأول: المرض البدني

المرض البدني هو الذي يصيب أحد أعضاء الجسم أو أحد أجهزته بالخلل، والأمراض البدنية عديدة ومتنوعة، ولا يمكن القطع بأن لها كلها صلة بظاهرة الإجرام أو أن تأثيرها على الشخصية والسلوك الإجرامي تأثير واحد،[2] لذلك على العلماء بتناول

1 حنان الجبي، مقارنة إجرام المرأة بإجرام الرجل، رسالة ماجستير في القانون، إشراف الدكتور، أحمد علي، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 200-2001، ص 51.

2 محمد صبحي نجم، المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الثانية الجزائر، 1988، ص 29.

أهم الأمراض البدنية لبيان صلتها بالسلوك الإجرامي، والأمراض التي تناولها البـــاحثون هي:النسل والزهري، إصابات الرأس والتهابات الأغشية المخية، اضطراب الغدد.

أولا- النسل والزهري

يفسر العلماء الصلة بين مرض السل والإجرام بأن هذا المرض يؤثر على الحالـــة النفسية المصاب به، فيجعله شديد الحساسية وسريع الانفعال وسريع الاندفاع إلـــى أفعـــال العنف مثل القتل والجرح والضرب، وكذلك يؤثر المرض اجتماعيا على المصاب بـــه، إذ يجعل تكيفه مع المجتمع أمرا صعبا لأن الناس يتجنبونه خشية العدوى، ومن ثم يعجز عن كسب عيشة، فينحرف إلى السلوك الإجرامي، كرد فعل على عوزه ورفض المجتمع له، ويقرر با لإضافة إلى ذلك الباحثون أن مرض يثير الغريزة الجنسية إثارة غير طبيعيـــة، مما يجعل المصاب به يقدم علة ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض.

ثانيا- إصابات الرأس والتهابات الأغشية المخية

تحدث هذه الالتهابات واضطرابات وأمراض نفسية خطيرة، قد لا تظهـــر أثنـــاء المرض، وإنما يتأخر ظهور أثارها على الشخص السنوات عدة بعد الشفاء منهـــا، وهـــذه الإصابات والالتهابات تحدث تغييرا في شخصية الفرد، ولو كانت إصابته غير خطيـــرة، وأهم ما يترتب على هذه الالتهابات من أثار نفسية يتمثل فـــي ضـــعف الســـيطرة علـــى الغرائز، لاسيما الغريزة الجنسية[1] والميل إلى العنف وعدم احتـــرام ألآخـــرين وضـــعف المقدرة على العمل، وهذه الآثار تدفع إلى جرائم متنوعة مثل جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص وجرائم الاعتداء على العرض.

1 خليل إبراهيم علي الزكروط الجلبوسي، الجرائم الجنسية –الشذوذ الجنسي الشريعة الإسلامية والقـــوانين والوضـــعية، الطبعـــة الأولى، سوريا، 2014، ص 194.

ثالثا- اضطراب الغدد

هناك صلة وثيقة بين إفرازات الغدد ومعالم شخصية الإنسان وسلوكه وتؤثر الغدد على وظائف أجهزة الجسم عن طريق الهرمونات التي تفرزها، والتي ينقلها الدم من الغدد المفرزة لها إلى أجهزة الجسم، ويرتبط السير الطبيعي للجسم وأداء الأعضاء لوظائفها بانتظام إفرازات الغدد، فإن أصيبت هذه الإفرازات باضطراب ظهر آثر على بعض أجهزة الجسم وعلى شخصية الإنسان وسلوكه، الذي ينحرف على نحو قد يدفعه إلى ارتكاب بعض الجرائم، والاضطراب في الغدد قد يحدث نتيجة خلل عارض أو خلل أصلي.

الفرع الثاني: المرض العقلي

أجرى علماء الإجرام أبحاثا عديدة خلصوا منها إلى وجود صلة بين المرض العقلي والجريمة، وإن كانت صلة ضعيفة، وعلى كل حال لا يمكن القطع بأنها صلة سببية، ففي بعض الأحيان نقتصر الصلة على مجرد تعاصر زمني بين المرض العقلي والجريمة، وفي أحيان أخرى يكون المرض العقلي والجريمة من نتائج شذوذ في تكوين شخصية الفرد، فيجعل لديه استعدادا به بمرض عقلي وبه وللاندفاع إلى الجريمة وأيا كانت طبيعة العلاقة بين المرض العقلي والجريمة فإنه... شك فيه أن المرض العقلي يؤثر على سلوك الأفراد تأثير كبيرا أثناء المرض، ويرجع ذلك إلى أن المرض العقلي يؤثر في جانب الإدراك والتفكير لدى المصاب به، كما يؤثر في الجانب الإرادي للشخصية، هذا التأثير قد يجعل المريض أكثر استعداد لارتكاب الأفعال الإجرامية، وقد يدفع إلى الإجرام شخصا كان قبل الإصابة بعد ما يكون عن طريق الجريمة.

الفرع الثالث: المرض النفسي

المرض النفسي عبارة عن خلل يصيب الجانب النفسي في شخصية الفرد، ويتميز المرض النفسي بأنه خلل عارض يصيب الفرد بعد مولده، إما لأسب داخلية تتصل بذاته

أو لأسباب خارجية تتعلق بظروف حياته[1] ويختلف المرض النفسي عن المرض العقلي في أن الأول يؤثر في القوى الذهنية للمصاب به، بل تكون أغراضه نفسية وتؤثر في الجسم نظرا للارتباط الوثيق بين النفس والبدن، والواقع أن كثيرا من الأمراض التي قيل بأن لها صلة بظاهرة الإجرام لم تتواصل الدراسات التي أجريت بشأنها إلى نتائج حاسمة، وبالنسبة لبعضها لا يعدو الأمر مجدا افتراضات علمية لم تخضع بعد لأبحاث متعمقة بهدف التحقق من صلاحيتها، ومدى اقتصارها على المجرمين دون سواهم من الأفراد العاديين، كما أن بعض الأمراض يصعب التحقق من علاقتها بالسلوك الإجرامي.

المطلب الثالث: تعاطي المسكرات والمخدرات

إن الإدمان على الخمر والمخدرات عادة يأتيها الإنسان بمحض إرادته ويكتسبها بعد ولادته، وبإمكانه أن يتجنبها ويعرض عنها، وهي بذلك تؤثر على من يتعاطاها فتفسد سلوكه وتوقعه في الجريمة، ومن ثمة فالسؤال الجوهري ما مدى تأثير الخمر والمخدرات في ارتكاب الجريمة؟

ومن خلال ذلك سنحاول التعرض لهذا الموضوع ضمن هذا المطلب وفقا للفروع الموالية:

الفرع الأول: تأثير الخمر على إجرام شاربها

تأثير الخمر على إجرام شاربها قد يكون تأثيرا مباشرا، وقد يكون تأثيرا غير مباشر.

أولا- العلاقة المباشرة بين الخمر وإجرام شاربها

إن تأثير الخمر والمخدرات على الأفراد يختلف تبعا لاختلاف الأفراد في تكوينهم، وتتضح الخطورة بالنسبة لمن لديهم ميل إجرامي، إذ يندفعون إلى الجرائم بسهولة رغم تناول كمية قليلة من الخمر، وتختلف الشعوب كذلك في درجة تأثيرها بالخمر وفي نوع

1 سعد جلال، علم النفس العام، بالطبعة الثانية، دار المعرفة، لبنان، 2012، ص 45.

هذا التأثير فمن الشعوب من يغالي في استهلاك الخمر دون أن تترجم ذلك بزيادة في حجم ونوع الظاهرة الإجرامية لديها، ومن الشعوب من يستهلك من الخمر كميات قليلة، ومع ذلك يكون خطه من الإجرام كبيرا، ومن الدول من خطر استهلاك الخمور تماما، ولم يثبت أن إجرام العنف فيها أقل منه لدى غيرها،[1] لكن ينبغي إدراك أن الخمر ليست هي العامل الوحيد للإجرام عامة ولإجرام العنف خاصة، وهذا ما يفسر اختلاف العلاقة بين الخمر والإجرام وليس فقط بين الأفراد داخل المجتمع وإنما كذلك بين الشعوب المختلفة.

ثانيا- العلاقة غير المباشرة بين الخمر وإجرام شاربها.

تؤثر المخدرات والخمور بطريقة غير مباشرة على إجرام شاربها، لاسيما إذا وصل الشخص إلى حد الإدمان على الخمور والمخدرات، كذلك أن الإدمان يترتب عليه في الغالب إصابة المدمن ببعض الأمراض النفسية والبدنية والعقلية، التي لا تخفي صلتها بالسلوك الإجرامي على بيناه من قبل، وقد أكدت الدراسات الإحصائية العلاقة غير المباشرة بين الخمر والإجرام ففي ألمانيا أجريت دراسة على (334) من مدمني الخمر، تبين منها أن 40% صدرت ضدهم أحكام بالإدانة لارتكاب جرائم، وفي فرنسا تؤكد الدراسات التي أجريت أن نسبة المدمنين بين المتشردين والمتسولين فقط إلى 80%.

الفرع الثاني: تأثير الخمر على ذرية شاربها

يؤثر إدمان الخمر تأثيرا غير مباشر على ذرية المدمن من ثلاثة وجوه:[2]

أولا- الناحية الاجتماعية والاقتصادية

يترتب على إدمان الخمر قلة دخل المدمن، وهو ما يؤثر على أفرد أسرته الذي ينفق عليهم، وإذا فصل المدمن من عمله أو ارتكب الجرائم التعويضية الدخل الذي يفقده بعقد أن عمله وحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية، ترك أسرته بل عائل ويترتب على ذلك انهيار

1 عبد الكريم نصار، أساسيات علم الإجرام والعقاب (دراسة تحليلية اجتماعية في علم الإجرام)، الطبعة الأولى، العراق، 2011، ص 337.

2 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 181.

كامل يحل بأسرته، فتنحرف الزوجة ويتشرد الصغار، وقد ينتهي بهم الأمر إلى طريق الجريمة.

ثانيا- الناحية الوراثية

أثبت علميا أن الإفراط في تناول الخمر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الكحول في الدم وتلك عوامل بيولوجية تنتقل من الأصول إلى الفروع عن طريق الوراثة وينتج عن ذلك أولاد يرثون الميل إلى شرب الخمر، ومن جهة أخرى، ثبت علمية أن وجود الأبوين أحدهما أو كلاهما في حالة سكر وقت الاتصال الجنسي الذي... عنه الحمل يؤدي إلى إصابة الجنين بتشوهات خلفية من حيث الإمكانات البدنية والعقلية والنفسية، لذلك نجد كثيرا من أبناء المدمنين يصابون بضعف بدني أو عقلي أو بخلل نفسي، فيدفعهم إلى الإجرام والانتحار.

ثالثا- الظروف البيئية

إن البيئة التي ينشأ فيها أبناء المدمن العائلية بالغة التأثير فيهم، فهم ينشئون في جو عائلي سيء ويفتقرون منذ نعومة أظافرهم إلى التربية والتهذيب ذلك أن الأب مدمن منصرف عنهم، وإذا أدمنت الأم كذلك، ازداد الحال سواء فينشأ الأطفال بسيطرة نزعة الاستهتار واللامبالاة والرغبة في تقليد الأبوين في سلوكها السيء، باعتبارهما المثل والقدرة، ولا شك في أن هذه الظروف إذا تضافرت مع تكوينهم البيولوجي الموروث ميل إجراميا، كان لها أبلغ الأثر في انحراف الأبناء ودفع أغلبهم إلى طريق الجريمة.

وخلاصة ما تقدم أن علاقة الخمر بالإجرام علاقة سبب بمسبب، ويكاد ينعقد على أن الخمر عامل من عوامل الإجرام، وهي تمارس ذات التأثير غير المباشر على مدمنيها، من حيث أنها عاملا مباشرا من عوامل إجرامهم، وأنها تؤثر اجتماعيا واقتصاديا على ذرية المدمن، كما أنها تخلق بيئة ملائمة لا ولادة تساهم في تكوين شخصياتهم وتدفعهم إلى الإجرام فيما بعد، هذا فضل عن التأثير البيولوجي للمخدرات على ذرية المدمن، وهو تأثير لا يختلف كثيرا عن تأثير الخمر في هذا الخصوص.

خاتمة الفصل الأول

بناءا على ما نقدم ذكره في الفصل الأول الموسوم بعوامل السلوك الإجرامي الداخلية تتواصل إلى الخاتمة التالية:

أن العوامل الداخلية للمجرم هي كل العوامل المتصلة بشخص المجرم وتسمى بالعوامل الداخلية تمييزا لها عن العوامل الخارجية، وقد شكلت لنا دراسة هذه العوامل جانبا هاما في تفسير السلوك الإجرامي أي في مجال تحديد سببية السلوك الإجرامي، فقد فسرت لنا إلى حد كبير تفاوت السلوك الإجرامي بين الأفراد تفاوتا نوعيا بل وكميا إلى درجة كبيرة ومن ثمة فقد حاولنا إلقاء الضوء من خلال هذه العوامل على سبب اختلاف الجرائم باختلاف الأفراد فهذه العوامل متنوعة وتنوعها هو الذي يفسر لماذا لا يرتكب المجرمون جميعا الجرائم نفسها، بل تتنوع جرائمهم إلى قتل وسرقة واغتصاب وزنا ونصب...الخ وعلى ضوء هذه الملاحظات العامة يمكن التغرير أنه لا يمكن إنكار دور العوامل الداخلية في تكوين السلوك الإجرامي والدفع إلى ارتكاب الجرائم المختلفة.

الفصل الثاني
عوامل السلوك الإجرامي الخارجية

تمهيد وتقسيم

العوامل الخارجية للإجرام يقصد بها مجموعة الظروف الخارجة عن شخصية الإنسان التي تحيط به وتؤثر في تحديد معالم شخصيته وفي توجيه سلوكه، ويطلق على هذه العوامل اصطلاح العوامل البيئية، فإذا ربطت علاقة سببية بين العوامل المحددة البيئية الشخص وبين ظاهرة الإجرام، وصفت البيئة بأنها "إجرامية" والعوامل الخارجية عديدة ومتنوعة، لأن بيئة الشخص تختلف عناصرها باختلاف الأفراد، ولكل فرد بيئته الخارجية التي تتألف من مجموعة الظروف التي يكون من شأنها التأثير على توجيه سلوك الفرد، وانطلاقا من ذلك ستناقش هذه العوامل الخارجية في ظل هذا الفصل وفقا لمبحثين، تتناول في المبحث الأول العوامل الطوبوغرافية والاجتماعية، في حين نتعرض بالدراسة للعوامل الثقافية والاقتصادية في ظل المبحث الثاني.

المبحث الأول
العوامل الطبوغرافية والاجتماعية

تمهيد وتقسيم

يندرج تحت العوامل الخارجية ذات العلاقة بالظاهرة الإجرامية سواء عند الأفراد أو في المجتمعات العديد من العوامل، لعل من أهمها العوامل الطبيعية مثل المناخ وحالة الطقس وفصول السنة على اختلاف تقلباتها وحدوث الكوارث كالزلزال والفيضانات...الخ إلى جانب العوامل الاجتماعية التي تتمثل في الصلات القائمة بين الأفراد كالعلاقات الأسرية وعلاقات العمل والعلاقات الناجمة عن السكن والجوار وكذلك العلاقات التي تنشأ بين طلاب المدارس والجامعات وما إذا ذلك، ونظرا لما لهذا العوامل من تأثير في توجيه السلوك الإجرامي فسنحاول التعرض لها من خلال المطلب التالية:

المطلب الأول:العوامل الطبوغرافية (الطبيعية).

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية.

المطلب الأول: العوامل الطبوغرافية (الطبيعية)

سنحاول في هذا المطلب تناول العوامل الطبوغرافية أي الطبيعية من ثلاث زوايا من الزوايا الجغرافية والتي نقصد بها طبوغرافيا المنطقة وموقعها في الخريطة نظرا لما لها من تأثير في السلوك الإنساني بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة، ومن الناحية المناخية والتي نعني بها حالة الطقس ودرجة الحرارة والرطوبة وحركة الرياح...الخ، نظرا لما لهذه الخاصيات من تأثير على الأعصاب والمزاج، وأخيرا من الزاوية الايكولوجية التي يقصد بها المقارنة بين المدينة والبادية من حيث تنظيم العمران والتعمير ومن حيث كثافة السكان وتأثيرهما على ظاهرة الجريمة كما وكيفا، ويكون ذلك وفقا لثلاثة فروع متتالية.

الفرع الأول: العامل الجغرافي

وهو الجانب الخارجي من الوسط الطبيعي، ومما لا شك فيه أن للعامل الجغرافي تأثيرا على طباع وذهنيات الناس وطريقة معيشتهم[1] ومن الشائع عندنا في الجزائر أن ذهنية –الحيائي– تختلف عن ذهنية–البلدي–فهما لا يتصوران الحياة بنفس التصور ولا يسلكان فيها نفس السلوك، فهما على وجه العموم لا يستسيغان نفس الأشياء ولا يستهجنان نفس الأفعال وقد يبدأ الفعل لهذا قد يغضبه في حين يراه ذلك من باب المزاج والترفيه.

وما يقال عن الجبائلي مقارنة بالبلدي، قد يصح عن ساكن الساحل مقارنة بساكن الصحراء، فساكن الساحل (مع الإشارة إلى أن معظم المدن الكبرى تقع على الشريط الساحلي في بلادنا) وبحكم كثافة السكان من حوله، ولو توفر سائل النقل بما يبخر عنها من اختلاط، يكون أكثر تفتحا مع الغير وأكثر صبرا كما يبدر منهم حتى ولو كان مخالفا لذوقه وعقيدته، في حين أن ساكن الصحراء وبحكم انعزاله في الحدود الضيقة لواحته، وبحكم رتابة الحياة البدوية الصحراوية يكون عادة ذي حذر ضد كل ما بطر أمن من حوله من تغيير، سواء كان ذلك التغيير في البيئة أو الأشخاص، ويرى فيه محاولة للمساس بتقاليده وعاداته...الخ.

فإن قدر لكل واحد منهما الوقوع في الجريمة، فجريمة ساكن الساحل سوف تتسم بالجريمة والذكاء، في حين أن جريمة ساكن الصحراء، لا محالة سوف تتسم بطابع العنف، أما عن الجريمة فهي عند الأول، عادة ما تكون خيانة الأمانة والنصب والتزوير والغش وإصدار شيك بدون رصيد...الخ، وعند الثاني سرقة

1 محمد نصر محمد، المصدر السابق، ص 114.

في المحاصيل الفلاحية والتعدي على حدود الملكية والاستحواذ على ماء السقي، وقديما قال الشاعر:

ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه يهدم *** ومن لا يظلم الناس يظلم

وما تقوله الفئة الأولى والثانية قد يصح عن ساكن السهول مقارنة بساكن الحدود، فساكن السهول العليا مشهور بالفروسية والمدح وقول الشعر في حين أن ساكن الحدود هو رجل التجارة، يحب المغامرة من أجل الربح ويتكيف مع الناس ومع الظروف بسهولة وبمهارة.

فإن قدر لكل واحد منها أن يجرم فجريمة ساكن السهول هي العنف بشتى أنواعه ضد الأشخاص أو ضد المواشي بدعوى أخذ الثأر أو محو العار، أما جريمة ساكن الحدود فهي بالدرجة الأولى وبالتعبير المعاصر(الجريمة الجمركية) فهي مخالفة التهريب وما يتبعها من غش وتزوير في البضائع والسلع.[1]

هناك عدد كبير من علماء السوسيولوجيا الجنائية، أمثال "كيتليت" و"جولي" من كان يعطي أهمية كبرى للوسط الطبيعي، بل حاول وضع خريطة جنائية يكون فيها دور مهم للعامل الجغرافي.

غير أنه ورغم أن للعامل الجغرافي دورا لا ينكر في كونه ينحت الطباع ويطبع... إلا أنه لا يكفي وحده لتفسير السلوكات بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة في جميع الحالات ولذلك لا بد من توسيعه إلى عامل المناخ.

الفرع الثاني: العمل المناخي

عامل المناخ لم يخف هو الأخر عن العالم "كيتليت" إن أول من قال بتأثير المناخ إلى جانب العمل الجغرافي، على سلوك الإنسان في المجتمع هو العالم البلجيكي "كيتليت" منذ سنة 1835م حيث لا حظ هذا العالم في مؤلفة- الإنسان

1 دردوس مكي، الموجز في علم الإجرام، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 132.

وتطور ملكاته.استقرار الجريمة وأعلن قانون الحرارة أبرز فيه أن الجرائم ضد الأشخاص تكثر في مناطق الجنوب وفي فصل الحرارة، وأن الجرائم ضد الأملاك تكثر في مناطق الشمال وفي فصل البرودة، ويعد هذا القانون انطلاقة كبرى لبحوث متعددة في أوروبا وأمريكا تمحورت في معظمها حول عالم المناخ، وقد توسعت الدراسات في بعض الأحيان لتشمل تأثير المناخ والطقس في ظاهرة الإجرام باعتبار الزمان والمكان.[1]

أولا- تأثير المناخ باعتبار الزمان

يقصد بالزمان فصول السنة، بما أن حرارة الجو تتغير من فصول إلى فصل فإن قانون الحرارة يرتب بالضرورة على ذلك أثارا في حجم ونوع الإجرام، فهناك بحوث أجريت في أوروبا يبدو أنها تغزز هذا الرأي، والعالم "لا كاسيتو" جدير بالذكر في هذا الصدد، من بحث للأحوال جرائم ارتكبت في فرنسا مابين سنة 1827م و1870م يستخلص أن الجرائم ضد الأشخاص تتأثر بعاملين طبيعيين:ترتفع بارتفاع الحرارة من جهة وطول النهار من جهة أخرى، وكذلك فإن الجرائم ضد الأملاك تتأثر هي الأخرى، ولكن بشكل معاكس، بعاملين طبيعيين ترتفع بانخفاض الحرارة من جهة وطول الليل من جهة أخرى.

ونفس الخلاصة توصل إليها "دوقريف" عندما أعلن أن جرائم القتل والعنف وهتك العرض والسكر تبلغ ذروتها في شهر جوان وأن جرائم السرقة والمساس بأملاك الغير تبلغ ذروتها في فصل الشتاء.

ويستخلص مما تقدم أن النتائج المتوصل إليها فيما يخص تأثير المناخ عل ظاهرة الجريمة باعتبار الزمان متطابقة ويؤكد بعضها بعضا، فما عن تأثير المناخ في المكان؟

1 دردوس مكي، المصدر السابق، ص 133.

ثانيا- تأثير المناخ باعتبار المكان

نقصد بالمكان الموقع الجغرافي للبلد، وبالنسبة للبلد الواحد نقصد التمييز بين شماله وجنوبه باعتبار أن الشمال هو أقرب القطب وحرارته هي اقل مما عليه في الجنوب، وبالتحكم إلى قانون الحرارة الذي أعلنه "كيتليت" فإن الإجرام يتغير نوعا وحجما بتغير درجة الحرارة بين الشمال والجنوب، فما هو هنا غيره هناك لأن المناخ بصفة عامة والحرارة بصفة خاصة تلعب دورا في سلوكات الناس، وتبعا في إجرامهم الذي ما هو إلى صورة من صور سلوكا تهم، إن أول من حاول إثبات هذه الظاهرة بالنسبة لفرنسا هو العالم الإيطالي "لومبروزو" حينما صرح إلى الطقس بقوله: "إن الجرائم ضد الأشخاص هي في الجنوب ضعف ما هو عليه في الشمال، وعلى العكس تماما لحالة الجرائم ضد الأملاك" وبذلك يمكن القول أن دور العامل الجغرافي والعامل المناخي في السلوك الإجرامي ليس فيهما أدنى شك، ومع ذلك ينبغي المبالغة فيهما، فهما لا يفسران جميع الجوانب للظاهرة الإجرامية من جهة، كما لا يفسران بروز الظاهرة في بعض المناطق بما يناقض حكمهما من جهة أخرى.

ومن ثمة لتوضيح الرؤية أكثر يقترح بعض العلماء توسيعهما إلى العالم الإيكولوجي.

الفرع الثالث: العامل الإيكولوجي

الايكولوجية هي علم يدرس علاقات الكائنات الحية في ما بينهما من جهة وعلاقاتها مع محيطها الطبيعي من جهة أخرى.[1] وبما أن الإنسان هو كائن من الكائنات ولذلك يجب دراسة سلوكات الأشخاص فيما بينهم وسلوكا تهم بالنظر إلى محيطهم الطبيعي، وهذه الدراسة سوف تكون من زاوية الإجرام فحسب،

1 أحمد الخشاب، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، مصر، 1971، ص 05.

وللإحاطة بهذه الجوانب فإنه من الضروري البحث في ظاهرة الجريمة بالنظر إلى منطقتين أحدهما غنية وأهلة بالسكان وأخرى فقيرة ومهجورة ثم بالنظر إلى المدينة مقارنة بالبادية.

أولا- الجريمة بين المناطق الأهلة بالسكان والمناطق المهجورة

إن أول من شكك في "قانون الحرارة" ونادى باستبداله بالعامل الديمغرافي هو العالم الفرنسي "كانات" P. Cannet حيث اتضح من خلال دراسة أن هناك عددا من الجرائم لا يفسر بعوامل الطقس وإنما يفسر بكثافة السكان في منطقة معينة.

وانطلاقا من هذه الملاحظة علما أمثال "ليوطي" و"بيناطيل" يقترحون إثراء العامل الجغرافي بعنصر الحرية، فالمكان مفهومه الجغرافي في حد ذاته حيادي ولا يمكنه أن يلعب دورا في تحريك وتفسير الجريمة، إلا إذا أتخذ كنقطة تعميرا وهجرة.

فالمناطق الأكثر كثافة هي الأكثر غنى، وبما أنها أكثر غنى فهي أكثر عرضة للسرقة والنهب والغصب، ولا فرق في ذلك بين الجنوب والشمال، وعلى العكس من ذلك فإن المناطق المهجورة هي بالطبع فقيرة وأموالها قليلة ومحروسة وبالتالي تقل فيها فرص السرقة وفرص الاعتداء، وإن وقعت سرقة مثلا فهي تصطبغ بصبغة الذكاء والحيلة عكس ما يعلنه "قانون النمدرن" لـ"فيري" لأن الأملاك ونظرا لندرتها، تكون تحت الحراسة المشددة.

هذا على المستوى الجهوي وبمقارنة المناطق بين الغنية والفقيرة والأهلة بالسكان والمهجورة، وماذا عن المدينة وتأثيرها في ظاهرة الإجرام مقارنة بالبادية؟

ثانيا- الجريمة بين المدينة والبادية

كل العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث.[1] يجمعون على أمرين الأول أن الإجرام الحضري يتغير بتغير أهمية المدينة.

وفي ذات السياق يقول "بينتاطيل": ...(وعلى كل حال فإن كثافة السكان بالمدن وبما توفره من فرص التلاقي بين الأشخاص تتيح فرصا كثيرة للوقوع في الإجرام والعد إليه...) ويتكلم عن البادية فنضيف (وبحكم بتغير السكان في البادية، فإن مناسبات التلاقي بين الأشخاص تقل وتقل بالبغية حالات الوقوع في الجريمة،[2] وهذا الرأي يدعمه بحث قامت به إدارة السجون الفرنسية سنة 1970م حيث يبرزان 50% من العائدين إلى الجريمة هم من القاضين في المدن الكبرى مقابل 30% بالنسبة لسكان الريف.

والفرق بين ظاهرة الجريمة في المدينة والبادية من ناحية الكم لا يقتصر على ذلك فحسب، بل تتعداه إلى الشكل، فالشكل أي طريقة تنفيذ الجريمة يختلف في المدينة عنه في البادية التي تتميز بالعنف فيها على خلاف المدينة التي تمتاز بالذكاء والمهارة.

هذا بالنظر إلى ظاهرة الإجرام كما وكيف، أما بالنظر إلى المجرم مقارنة بين الريف والمدينة فيمكن ملاحظة ما يلي:

- المجرم الريفي يقوم بتنفيذ الجريمة وحده، أما المجرم الحضاري الذي ينشط داخل المدينة فهو عادة يميل إلى العمل الصناعي أو داخل مجموعة، فهو لا يحذر من المشاركة في إنجاز الجريمة لأنه يرى بصفة شعورية أن ما يقوم به هو نوع من إقامة العدل.

1 I. Pinatel: les condition géographique de comportement antisocial. Revu sc criminelle 1954, p 393.
2 جلبي علي الرزاق، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة الأولى، دار المجد، الكويت، 1995، ص 45.

– المجرم الريفي ينشط في الليل ويحاول محو أثار الجريمة، أما المجرم الحضري فلا يختار الوقت وإنما يختار المناسبة فينفذ عمليته ثم يختفي عن الأنظار ولا يبالي بالآثار.

– المجرم الريفي لا يجد ملجأ أو سدا في أهله وعشيرته، فعمله الإجرامي يضرهم ويلحق بهم العار بقدر ما يضر بالضحية وذويها، أما المجرم الحضري فلا يجد في وسطه استهجانا لعمله بل وقت يجد فيه ملاذا ودعما.

– المجرم الريفي لا يعرف إلا ثقافة واحدة هي ثقافة وسطه ويعرف أنها بمثابة القانون يستوجب الطاعة والاحترام، أما المجرم الحضري فهو يتواجد في محيط متعدد الثقافات ويتسبب من ضمنها إلى ثقافة معينة تميزه وأبناء وسطه عن الآخرين فهو واحد منهم في سلوكه العادي وفي سلوكه الإجرامي.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية

العوامل الاجتماعية هي مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده وتؤثر في تكوينه وتوجيه سلوكه، وتحدد تلك الظروف البيئية الاجتماعية للشخص، وتوصف تلك البيئة بأنها إجرامية إذا ارتبطت العوامل المكونة لها بالسلوك الإجرامي الفردي، أو بظاهرة الإجرام برابطة السببية والبيئة الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى عامة وخاصة فالعامة تتكون من مجموعة ظروف العامة للمجتمع التي تمارس تأثيرا مشتركا على كل المواطنين في دولة معينة، ومثلها التنظيم السياسي والحروب والثورات، أما البيئة الاجتماعية الخاصة فتمثل الوسط الاجتماعي الخاص بفرد معين والذي يمارس تأثيرهم المباشر عليه ومثاله الأسرة والمدرسة ومجتمع العمل ومجتمع الأصدقاء، وسنحاول في هذا المطلب التعرض لهذه العوامل الاجتماعية بتقسيمها العامة والخاصة.

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية العامة

هذه العوامل متعددة العناصر، لذلك سنحاول تغير أهم العناصر التي لها صلة وثيقة بظاهرة الإجرام في المجتمع.

أولا- الحروب والثورات

إن دراسة تأثير الحروب والثورات على ظاهرة الإجرام تقتضي أن نفرق بين الحروب من ناحية والثورات من ناحية أخرى لنرى تأثير كل منهما على الظاهرة الإجرامية.

1- تأثير الحروب على ظاهرة الإجرام

يقصد بالحروب ما تقوم به دولة ضد دولة أخرى من أعمال عدائية عسكرية وقد تواترت الدراسات الإجرامية في مجملها على إثبات علاقة الحروب بالظاهرة الإجرامية، فالحرب تخلق نوعا من الاضطراب في التنظيم الاجتماعي، وهذا الاضطراب يؤثر بدوره على حجم الظاهرة الإجرامية، ويؤدي إلى تغيير مؤقت في هيكلها.[1]

أ- تأثير الحروب على حجم الظاهرة الإجرامية

في فترات الحروب يصل الإجرام إلى حالة من زيادة التشبع، فيرتفع معدله بدرجة ملحوظة، وإن كان الارتفاع يتفاوت حسب المرحلة التي وصلت إليها الحرب ففي بداية الأعمال العدائية، لا يحدث ارتفاع فوري في معدل الإجرام، بل على العكس تشير إلى الإحصائيات الجنائية إلى انخفاض ملحوظ في نسبة الجرائم حيث يصل المعدل إلى أقل من المستوى الذي بلغه قبل بدأ الحرب لا كن البعض ينازعون في حقيقة هذا الانخفاض ويرى تبعا لذلك لعدة أسباب منها أهمها الاضطراب الذي تحدثه الحرب في أجهزة البوليس وهو اضطراب يرجع

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 234.

إلى حالة التعبئة العامة التي تصرف كل أجهزة الدولة نحو مشاكل الحرب، فيقل اهتمامها بملاحقة عدد كبير من المجرمين يضاف إلى ذلك تعبئة عدد من المجرمين الذين يتحول نشاطهم الاجتماعي إلى المجال العسكري، ومن ثم لا يظهر في الإحصاءات الجنائية العادية.[1] وفي أثناء الحرب وبعد مدة قصيرة من بدأ الأعمال العدائية يبدأ معدل الإجرام التدريجي ليصل إلى ذروته سواء قبل نهاية الحرب أو مع نهايتها أو في الفترة التالية لها مباشرة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بهبوط الحماس الذي شغل المجرمين عن التفكير في الإجرام وبالمشاكل والأزمات التي تخلقها الحرب لاسيما إذا كان أمدها قد طال.

وعندما تضع الحرب أوزانها، تتميز فترة ما بعد الحرب بارتفاع في معدل الإجرام وهو ارتفاع تدريجي بطيء تزداد سرعته على أي حال لدى الطرف المهزوم لدى الطرف الذي كسب الحرب، ويرى بعض الباحثين أن الحرب يمكن أن تؤخر هذا الارتفاع ليظهر في أجيال تالية، فقد لوحظ أن الأجيال التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية في إنجلترا ارتفع معدل إجرامها فيما بعد عن معدل إجرام غيرها من الأجيال.

ب- تأثير الحرب على هيكل الظاهرة الإجرامية

لا تؤدي الحرب فقط إلى ارتفاع في حجم الظاهرة الإجرامية بل إنها تعدل كذلك بصفة مؤقتة في الهيكل العام للإجرام وذلك من عدة وجوه.

فمن ناحية، تحت الحرب تعديل في توزيع الجرائم على الطوائف المعتادة، إذ أنها تؤدي إلى نشأة الجرائم العسكرية[2] مثل العصيان والهرب من الخدمة في صورة المختلفة، وكذلك تزيد جرائم الاعتداء على الأموال لاسيما السرقة التي يدفع إليها اضطراب الأحوال الاقتصادية للبلاد أثناء الحرب مما يحول دون

1 فاروق سامي، عالمية الظاهرة الإجرامية، مجلة العلوم، العدد54، منظمة المجتمع العلمي العربي، ديسمبر2014، ص 25.
2 عبد الكريم نصار، المصدر السابق، ص 178.

الإشباع المشروع للاحتياجات الأساسية لفئة كبيرة من الأفراد، وقد تؤدي الحرب إلى ارتكاب بعض الجرائم التي لم يكن لها محل في وقت السلم ومن ذلك جرائم التموين وتهريب النقد والإخلال بقواعد التصدير والاستيراد، وتخلق الحرب الظروف المهيئة لارتكاب بعض الجرائم مثل جرائم الخيانة والتعامل مع دول معادية والتجسس إلى غير ذلك من الجرائم التي تمثل استغلالا سيئا لظروف الوطن في حالة الحرب.

ومن ناحية أخرى، تحدث الحرب في طوائف المجرمين، فيزداد حجم مساهمة الأحداث والنساء وكبار السن في ظاهرة الإجرام، فالمرأة تضطر أثناء الحرب إلى مواجهة مشاكل الحياة بنفسها لغياب الرجل، مما يعرضها إلى ارتكاب بعض الجرائم، أما الأحداث فإن المساس الوطني لديهم يتلاشى بمجرد التأقلم مع ظروف الحرب، وتزداد مساهمة كبار السن في الحياة العاملة حيث يستعان بهم لسد النقص في الأعمال والوظائف العاملة التي خلت بذهاب الشباب إلى ميدان الحرب، مما يؤدي بإحساسه بغياب السلطات العامة مؤقتا لانشغاله بحالة الحرب، فيخلق لديهم الشعور بإمكانية ارتكاب الجرائم دون التعرض لجزائها.

وأخيرا، تحدث الحرب تعديل مؤقتا في التوزيع الجغرافي للإجرام نتيجة انتقال فرص الجرائم من مكان إلى أخر، ففي بغض الأحوال ترتفع الجرائم في المدن وفي أحوال أخرى يؤدي تلك الظروف إلى ارتفاع الإجرام في الريف.

2- تأثير الثورات على الإجرام

الثورات شئنها في ذلك شأن الحروب وتؤدي إلى زيادة في التشبع الإجرامي، بسبب الاضطراب التي تحدثه في التنظيم الاجتماعي.

والثروات التي نعنيها في هذا المجال هي الثورات الاجتماعية التقليدية التي حدثت في القرن التاسع عشر في أوروبا باسم الحرية والديمقراطية ضد الأنظمة الاستبدادية وفي القرن العشرين وفي بعض الدول الأخرى.[1]

فهذه الثورات أحدثت تعديلا في ظاهرة الإجرام ومع ذلك فإن هذا التعديل لا تتماثل مع تلك التي تبحث عن الحروب، فمن حيث حجم الإجرام، يحدث بالفعل ارتفاع في حجم الإجرام العام في فترات متأخرة عن بداية الثورات ويرجع ذلك إلى أنه يلزم بعض الوقت لتنظيم المحاكم لمحاكمة من ارتكبوا الصورة الجديدة من الإجرام، وهو ما يحدث بعد فترة قد تطول أو تقصر من بداية الثورات من ناحية أخرى بعد أن معدل الإجرام لا يصل إلى أقصى حد له إلا بعد نجاح أو فشل الحركة الثورية، ففي هذه الفترة تبدأ تصفية الحسابات النهائية حيث تستقر الأوضاع لفريق أو لأخر.

أما من حيث هيكل الإجرام، فإن الجرائم التي ترتفع معدلات ارتكابها بسبب الثورة ليست هي ذاتها التي تزيد معدلاتها بسبب الحرب.

ففي الثورات ترتفع نسبة الجرائم السياسية والجرائم التي ترتكب بواسطة الصحف، كما ترتفع معدلات ارتكاب جرائم العصيان والتمرد وأفعال العنف ضد الموظفين ورجال السلطة العامة، بالإضافة إلى جرائم الاعتداء على السلامة البدنية للأفراد العاديين وتحدث ثورات تعديل في طوائف المجرمين حيث تزداد مساهمة الشباب في ظاهرة الإجرام بينما تقل نسبة إجرام المرأة، وهو ما يفسر بالموقف المتحفظ الذي تقفه المرأة بصفة عامة في مواجهة الثورات.

1 عبد الكريم نصار، المصدر السابق، ص ص 187-189.

ثالثا- السياسة الجنائية

ليس عجبا أن تكون للسياسة الجنائية صلة بظاهرة الإجرام، بل العجيب هو أن تتحول السياسة الجنائية إلى عامل من عوامل الإجرام، فمفهوم السياسة الجنائية يظهر أن اتجاهها لها صلة بظاهرة الإجرام وأنها لهذا السبب اهتم الباحثين بها فإذا كان هدف السياسة الجنائية هو مكافحة الإجرام فإذا قصرت أو انحرفت على أداء وضيفتها مع اعتبارها من عوامل الإجرام.[1] كم أن تبني وسائل غير ملائمة أو غير كافية لمكافحة الإجرام قد يؤدي إلا زيادة عدد الجرائم، بدل أن يقلل منها، وهنا يصدق عليها أنها من عوامل تفاقم الإجرام، مما يقتضي إعادة النظر فيها، وتمكن دراسة علاقة السياسة الجنائية بظاهرة الإجرام بيان مدى تأثير سياسة التجريم وسياسة الوقاية والعقاب والسياسة الإجرائية على معدلات الإجرام.

1- علاقة سياسية التجريم بظاهرة الإجرام

تبدو هذه العلاقة واضحة إذا وضعنا في الحسبان أنه كلما اتسع نطاق التجريم اقترن ذلك بارتفاع في عدد الجرائم المرتكبة، ويرتبط نطاق التجريم بالتنظيم السياسي والاقتصادي ولاجتماعي وبمدى تدخل الدولة في النشاط الفردي بصفة عامة.

والتطبيق العملي أظهر خطر الإسلام في سياسة التجريم، فبدأت المطالبة بالحد من تدخل قانون العقوبات في مجالات لا شأن له بها، وظهر أثر ذلك في رفع الصفة التجريمية عن بعض الأفعال التي كانت مجرمة قبل اكتفاء بالجزاءات غير الجنائية، وقد ساعد على انحصار مجالات تدخل قانون العقوبات ضعف أو إخفاء بعض القيم الاجتماعية والأخلاقية، ولم يكن التضارب في سياسة التجريم

1 منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص 157.

عديم الأثر في مجال الإجرام، فارتفاع عدد الأفعال المجرمة أدى إلى زيادة فرص ارتكاب الجرائم ولكن الأخطر من ذلك هوا التذبذب في تجريم سلوك معين بين الخطر والإباحة وإخفاء المشرع في تحديد الأفعال التي ينبغي تجريمها على وجه الدقة، يترتب عليه فقد الأفراد لإحساسهم بخطورة بعض الأفعال وعدم إدراكهم لوجه الملائمة الأخلاقية فيها.

وخلاصة القول أن سياسة التجريم قد تحدث أثرا عكسيا على ظاهرة الإجرام، مما يقتضي من المشرع... عند تجريم أفعال معينة أو عند رفع صفة التجريم عنها، فقد يلجأ إلى التجريم غير العادل، ولا يسرى في رفع صفة الجريمة عن أفعال لا يوجد مبرر لإخفاء المشروعية عليها.

2- علاقة سياسية الوقاية والعقاب بظاهرة لإجرام

لا ينبغي أن تقتصر السياسة الجنائية على اختيار العقوبات الملائمة بل إن السياسة الحكمية تفرض الاهتمام بوسائل الوقاية من الإجرام، عملا بالحكمة المشهورة (الوقاية خير من العلاج): فالوقاية في مجال الإجرام خير من العقاب سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي إذ يؤدي ذلك إلى الحد من تفاقم الإجرام، ووسائل الوقاية من الإجرام عديدة، وهي وسائل مباشرة وغير مباشرة، فالوسائل غير المباشرة تشمل التدابير الاجتماعية العامة التي تتخذ لحماية الأسرة وتحسين مستوى التعليم وحل أزمة المساكن وشغل أوقات الفراغ...الخ، أما الوسائل المباشرة، فهي تلك التي تتخذ قبل مجموعة من الأفراد يحتمل إقدامها على الإجرام، ومنها تنظيم استعمال الأفراد للمواد المسكرة أو المخدرة وعلاج مظاهر الانحراف لدى الشباب...الخ.

ويتوقف أداء سياسة العقاب لدورها في مجال الحد من الإجرام على حسب اختيار العقوبات.[1]

3- علاقة السياسة الإجرائية بظاهرة الإجرام

لا شك في أن أداء أجهزة العدالة الجنائية، لوظائفها عن مكافحة الإجرام يتوقف على مدى ملائمة السياسة الإجرائية المتبعة في تنظيم هذه الأجهزة، وفي تحديد قواعد الإجراءات الجنائية التي تحكم نشاط مختلف الأجهزة الجنائية، فإذا كان النظام الإجرائي غير فعال في مكافحة الإجرام، فإنه سيصل في بعض الأحوال إلى مرحلة العجز الكامل عن أداء دوره لتأجيل الفصل في القضايا فتضل مصائر المتضمنين معلقة ويتأخر توقيع العقاب مما يفقده أثره في الردع العام ومن ذلك إفلات كثيرا من المتضمنين من العقاب، ومن هنا يتضح دور السياسة الجنائية الإجرائية كعامل من العوامل التي تؤدي إلى زيادة عدد الجرائم بدل أن تكون عاملا للجد منها.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية الخاصة

نقصد بالعوامل الاجتماعية الخاصة تلك الظروف التي تتعلق بشخص معين وتمارس تأثيرها المباشر عليه وهنا نحاول تناول أهم هذه الظروف:

أولا- الأسرة

تلعب الأسرة دورا حاسما في تكوين شخصية الفرد وفي توجيه سلوكه وتحديد معالم مستقبلة، فيتأثر الفرد بكل ما يمر بأسرته من أحداث وبما يحيط به من مشاعر طيبة أو سيئة وما يلقاه من عناية أو إهمال[2] من أجل ذلك كانت الأسرة أهميتها في علم الإجرام، ذلك أن الأسرة لها دور كبير في تكوين

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 246.

2 عرسان الكيلاني، فلسفة فلسفة التربية الإسلامية، الطبعة الأولى، الكويت، 2013، ص 35.

الشخصية الإجرامية للحدث، وقد أثبتت أبحاث عديدة أن كل خلل أو اضطراب يعرقل الأسرة عن أداء رسالتها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل، يؤدي غالبا في المستقبل إلى حالات من الانحراف والإجرام، وتمارس أسرة الشخص دورها في تكوين الشخصية الإجرامية الطفل سواء بطريق مباشرة حيث يميل الطفل بطبعة إلى التقليد وأول صور السلوك التي تصادفه وتثير فيه النزعة إلى التقليدية هو ما يحدث في نطاق منزله ومن هذه الناحية يمكن للأسرة أن تمارس تأثير إجراميا مباشرا على الطفل عندما يكون أحد الأبوين منحرفا، أو بطريق غير مباشر ومنها إسراف الأبوين في الحنان والتدليل الزائد للطفل، أو إسرافهما في القسوة على الطفل وحرمانه من مطالبه الضرورية... وغيرها، هذا إلى جانب تأثير ما يحيط بالأسرة من مؤثرات على توجيه سلوك الشخص.[1]

ثانيا- المدرسة

مجتمع المدرسة هو أول مجتمع أجنبي يخرج إليه الطفل بعد الفترة من عمره التي قضاها مع أسرته، والمدرسة تعد بيئة عريضة للطفل، إذ يقضي فيها غيره من عمره تنتهي إما بانتهاء سنوات المدرسة وإما بالفشل في الدراسة في الدراسة، وللمدرسة دور تهذيبي هام، أي يتلقى فيها الطفل المعلومات والمعارف بالإضافة إلى تلقينه القيم الدينية والأخلاقية، ومجتمع المدرسة لا يعد في ذاته من عوامل الإجرام بل على العكس فإنه يؤدي وظيفة تعليمية وتربوية وبذلك فإذا أحسنت في أداء وظيفتها التعليمية والتهذيبية عدت عاملا يقي الطفل من الانحراف والإجرام والعكس صحيح، فغياب الدور الطبيعي للمدرسة يمكن أن يكون من عوامل انحراف الصغير وإجرامه، وللفشل في الدراسة أثار خطيرة على نفسية الطفل والفشل بالدراسة يعني عدم تكيف بعض التلاميذ مع مجتمع

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 251.

المدرسة وهو ما يدفعهم إلى محاولة الهروب منه فيلجأ إلى الشوارع حيث تتلقفه عصبة أصدقاء السوء فيكتسب منها عوامل الانحراف والإجرام.[1]

ثالثا- مجتمع الأصدقاء

وهو البيئة المختارة للشخص إلى حد كبير، لاسيما بالنسبة للشخص البالغ الذي يتمتع بقدر كبير من الحرية في اصطفاء الأصدقاء الذين يقضي معهم أوقات فراغه، ويلجأ الشخص عادتا إلى أصدقاء ينفقون معه في الميول والاتجاهات ويتغير هؤلاء الأصدقاء تبعا للمرحلة العمرية التي يجتازها الشخص، ويتوقف تأثير الأصدقاء في شخصية الفرد على نوع الأصدقاء وميولهم فمنهم الصالح وطالح، ولكن تأثير الجماعة على الفرد هو تأثير مشترك يتحدد بما يسود تلك الجماعة من قيم ومبادئ، فإن كانت الجماعة تحترم القانون وتلتزم بأنماط السلوك الاجتماعي الفاضل كان تأثيرها حسنا، أما إذا كانت تحبذ التمرد والثورة علة قواعد الضبط كان تأثيرها سيئا وبالتالي تكون من بين أهم عوامل الانحراف والإجرام.

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 256.

المبحث الثاني
العوامل الثقافية والإقتصادية

تمهيد وتقسيم

تتعدد العوامل الخارجية (عوامل البيئة الخارجية) التي تساهم في تكوين السلوك الإجرامي، والتي يجمع بينها انتفاء كونها نابعة من شخصية الفرد تكوينه، وتتمثل هذه العوامل في العوامل الثقافية التي تحيط بالشخص وتؤثر تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه ومثالها التعليم ومختلف وسائل الإعلام والدين...وغيها إلى جانب العوامل الاقتصادية والتي تتعلق بالمجتمع ككل ومثالها حالة التطور الاقتصادي وحالة الكساد أو التقلبات الاقتصادية والرخاء العام وغيرها، وسوف نحاول إبراز دور هذه العوامل بالظاهرة الإجرامية من خلال هذا المبحث وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول:العوامل الاقتصادية.

المطلب الثاني:العوامل الثقافية.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية

ينعقد الإجماع بين علماء الإجرام على التسليم بوجود صلة بين العوامل الاقتصادية والإجرام، ومن أجل ذلك كان من الظروف أن نبحث في صلة هذه العلاقة، وهو ما سوف نحاول مناقشته من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الحالة الاقتصادية وتأثيرها في الظاهرة الإجرامية عامة

الحالة الاقتصادية قد تكون مزدهرة وقد تكون كاسرة، وفي كلتا الحالتين تكون مصدر للجريمة، أما حالة الازدهار فمن الطبيعي أنها لا ترجع بالنفع على جميع أفراد المجتمع، فمنهم من تنفع بها إلى درجة... ومنهم من لا ينال منها شيئا، فأما من شملتهم فهم يتنعمون بها حين ثم لا يلبث أن تخلق فيهم حياة الترف والنعمة حاجات لا تهدأ لهم نفس إلا بتلبيتها، وما أن يبلوها حتى تشتاق أنفسهم إلى حاجات ما كانوا يفكرون وفيها من

قبل.[1] فمن كان يطح إلى الدراجة قبل حلول النعمة به أصبح يطمح إلى السيارة بعد تحسن ظروفه، ثم إلى السكن الفخم، ثم إلى اللهو والتسلية... كالنعمة تخلق الحاجة، والحاجة تخلق الرغبة والرغبة تملي السلوك وكذلك الأمر بالنسبة إلى حالة الحرمان، فالحرمان يخلق الحاجة، والحاجة تملي السلوك.

أما عن عمتهم حياة البذخ فهم لا محالة في غنى عن السرقة، إذا لا حاجة لهم عند الغير، وقد يطمئن الشخص في العيش إلى جوارهم ويعجب بأمانتهم واستقامة سلوكهم، وقد يشهد بعد لهم وكرمهم وصدق عاطفتهم، أما إذا توغل في عالمهم وفقا لخطاهم عن قرب يجد أن للأثرياء رذائلهم وفخورهم وإنما يتسترون عنها بالمال والجاه إلا أنها موجودة، وما كانت لتوجد لولا الثراء الذي تحصلوا عليه ووفرته لهم حالة الازدهار، ومن ضمن الجرائم التي توقع فيها حياة الترف والبذخ تخص بالذكر جرائم الأخلاق من زنا وفاحشة وخيانة زوجية وشذوذ جنسي وإجهاض وقتل الأطفال حديثي العهد بالولادة وتعاطي الخمر والمخدرات.

ويلاحظ كذلك أن حالة الازدهار تخلق جرائم لا يعرفها إلا الأغنياء وأصحاب الجاه والقوة والنفوذ، ويعبر عنها علم الإجرام بجرائم ذوي اللياقة البيضاء كإنشاء شركات مريعة والتهرب من الضرب والتحايل على القانون الجمركي والغش في السلع...الخ، والجزائر تعرف شيئا منها باسم –الترابندو–.

أما المجرمون فيتخذون من حياة المترفين مثال وهدفا يحلمون بتحقيقه لأنفسهم، وربما يرون فيها صورة من صور الظلم والجور الاجتماعي ويعتبرون أن الأخذ بقسط منها وبأية وسيلة حق لا يؤنب عنه الضمير، ومن هنا يكثر التعدي من طرف المجرمين عن الأثرياء وعلى أموالهم.

1 عمر عبد الله المبارك الزواهرة، المتغيرات الاقتصادية وأثرها على السلوك والانحراف، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 134.

و المقصود بالمحروم ليس هو الفقير بالضرورة، وإنما هو الذي لا يملك ما يملكه الغني من أسباب العيش والترفيه، ومن هذا المنطق نفهم جيدا أن الشخص المحروم قد لا يكون شخصا مضمونا لديه الحد الأدنى من العيش إلا أنه يطح إلى الكليات مثل السيارة والفيلا والعطل على الشواطئ والأكل في المطاعم الفخمة والتردد على الملاهي والمراقص إذا كان أغنياء بلده يضعون ذلك، فهذا الشخص هو المحروم على حد تعبير العديد من الباحثين لأنه يكسب ما حققته حالة الازدهار الاقتصادي لغير لذا فهو يسعى لتحقيقه بطرق غير شرعية.[1]

وليس نادرا أن يلتقي الشخصان وأن يسعى كلاهما إلى تحقيق رغبة الأخر إذ أن الثري له المال إلا أن منزلته الاجتماعية لا تسمح له بمخالطة دور اللهو والجلوس إلى النساء بكل حرية، فيسعى الشباب المحروم إلى توفيرهما له في السر والكتمان فتنعقد بينهما الآلفة وتختلط بذلك الفئات لنتعاون على الفسق والفجور، وقد تبدأ الدائرة بعدد صغير ثم ننسج لتشمل أعداد وقد تتقلب إلا مساومات وفضائح.

تأثير الحالة الاقتصادية في ظاهرة الإجرام قد ينظر إليها من زاوية سياسية بأن ستساءل الباحث حول العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي الليبرالي أيهما أدعى إلى الجريمة؟

يسود الاعتقاد في الدول الاشتراكية أن الجرائم هي أكثر انتشار في الدول الرأسمالية عنها في الدول الاشتراكية بدعوى أن السلع هي أوفر هناك وأن العلاقات بين الأفراد بحكم النظام الليبرالي هي أوسع وأن طريقة التعامل مرة واحدة وغير مفيدة بالأخلاق وتفتح الباب أوسع للإثراء بشتى الوسائل على حساب الضعفاء والمجرمين.

ويرد على هذا الاعتقاد أن النظام الليبرالي في حد ذاته نظيف وله أخلاقه وقيمه ومثله يستمد من حضارته الإغريقية الرومانية ومن تعاليم كنيسته.

1 دردوس مكي، المصدر السابق، ص 161.

والأشخاص داخل الكتلة الليبرالية متمسكون بها يسهرون على احترامها في تعاليهم هذا بصفة عامة، أما من ناحية الواقع فالجريمة ليست بالضرورة الوجه المقابل النظام الليبرالي الرأسمالي.

فقد يلاحظ ارتفاع في نسبة الجرائم في الدول الغربية مقارنة بالدول الاشتراكية غير أن هذا الارتفاع يقابله تقدم وتطور اقتصادي أكثر بكثير مما هو عليه في الدول الاشتراكية بحيث أن الأمور إذا ما وضعت في موضعها الحقيقي نجد أن الارتفاع الملحوظ في ظاهرة الإجرام في الدول الليبرالية هو قبل كل شيء مؤشراته تتوافر السلع وازدهار السوق وليس أبدا مؤشرا لفساد النظام الاقتصادي، فإذا كان التطور الاقتصادي في الدولة الغربية يتضاعف بأربعة عما هو عليه في الدول الاشتراكية والإجرام فيها يتضاعف مرتين فإلا مكان القول بشكل متناقص أن الإجرام رغم ارتفاعه في الظاهرة فهو في الواقع في تناقص مقارنة بما يحصل الدول الغربية من تطور اقتصادي.[1]

وبغض النظر عن هذه الاعتبارات فإن الإحصاءات الواردة من الدول الاشتراكية القائلة بتناقص الإجرام في مجتمعاتها هي إحصاءات: قال عنها أغلب الباحثين بأنها دعائية أكثر منها علمية، فلا تعكس الواقع الاجتماعي المعاش وإنما تسخر لتثبت وترسخ الإيديولوجية الاشتراكية، لذا ينبغي تقلبها بحذر.

الفرع الثاني: تأثير الحالة الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية على مستوى الأفراد

الحالة الاقتصادية قد تؤثر على مستوى الأفراد بالنظر إلى الإجرام، مما يؤدي بنا إلى طرح المشكل على النحو التالي: الفقر والغنى أيهما أدعى إلى الجريمة؟

بادئ ذي بدء هناك حالات يعاقب عليها القانون الجنائي وهي ناتجة مباشرة عن حالة الفقر مثل التسول والتشرد، إلى جانب جرائم أخلاقية مثل الدعارة، في أغلب صورها مرتبطة بصفة واضحة بالفقر.

1 دردوس مكي، المصدر السابق، ص 162.

ولكن ماذا عن جرائم الأموال؟

اختلف الفقهاء في دور الفقر والسلوك الإجرامي، فبينما ينفي العالم "فلـد Vold" أن يكون للفقر أي دور في الإجرام، وفي حين يرى "دي تيليو Ditullio" أن الفقر لا يشـغل رافعا للجريمة إلا بصورة عريضة وأن الفقير الصالح لا يقتل بصفة عامة على الجريمـة مهما اشتد به الفقر ما لم يكن له تكوين إجرامي، يؤكد علماء أمثال "فلوك Gluecks" فـي أمريكا و"برت Burt" في إنجلترا، بعد سلسلة من البحوث والإحصـاءات أجراهـا علـى الأحداث المسجونين ينتمون إلى الطبقات الفقيرة.

وعلى أية حال لابد من الملاحظة أن الإحصاءات التي قام بها العلماء فـي أمريكـا وإنجلترا كانت تدور حول أفواج محدودة الأعداد وينبغي تقلبها بحذر ثم إن يقـال علـى الأحداث ربما هو غير صالح بشأن البالغين، وأخيرا كيف نفسر تواجد أقلية من الأحـداث الميسورين داخل السجن إلى جانب الأحداث الفقراء؟[1]

ورغم هذه الملاحظات لانعقد أن علاقة الفقر بالجريمة هي علاقة محل شـك مـن حيث المبدأ، بل إن الفقر يدفع إلى بعض الجرائم، ولاسيما جرائم المال، في ما هنـاك أن الفقر لا يؤثر في الإجرام بوجه عام، وإنما تقوم الصلة بينه وبين بعض الجرائم فحسـب، وأهم هذه الجرائم، جرائم الاعتداء على الأموال لاسيما السرقة التي يلجـأ إليهـا بعـض الأفراد حين يطبق عليهم الفقر بأنيابه، فلا يجوز منه مخرجا إلا السرقة التي تـرد عـنهم عائلة الجوع، ولا تخفي صلة الفقر بجرائم الرشوة والعدوان على المال العام، وللفقر كذلك صلة غير مباشرة بجرائم الاعتداء على الأشخاص فحالة الضيق التي يعاني منها الشخص تؤثر على نفسيته وقد تدفعه مع اليأس إلى بعض أفعال الاعتداء على الأشخاص، وللفقـر صلة غير مباشرة بجرائم الاعتداء على العرض، وذلك حين يعجز الفرد عن الـزواج أو الإنفاق على زوجته وأولاده، ففقر الأسرة قد يدفع الزوجة إلى الانحراف، وقد يفر الأولاد

1 دردوس مكي، المصدر السابق، ص 164.

من الظروف الأسرية البيئية إلى رفقاء السوء حيث تتلقفهم العصابات الإجرامية... لهم العطاء ثم تستخدم حاجتهم هذه في أنشطة إجرامية.

ومن ثم تبدأ أهمية علاج مشكل الفقر وإيجاد حلول له يعد من أهم العوامل في مكافحة الجرائم والحد من انتشارها وتفاقم أثارها.[1]

المطلب الثاني: العوامل الثقافية

يقصد بالعوامل الثقافية مجموعة العوامل الاجتماعية ذات الطابع المعنوي أي تلك العوامل التي تشكل الجانب المعنوي والروحاني في كل مجتمع، والعوامل الثقافية يتكون من مجموعة الوسط الثقافي أو البيئة الثقافية العامة، التي تعد دراستها في علم الإجرام ذات أهمية بالغة الأثر، وإذ أن كل عنصر من العناصر المكونة لها يمكن أن يؤثر إيجابا أو سلبا على ظاهرة الإجرام في المجتمع، فثقافة كل مجتمع تضعه طبعة إجرامية معينة، ولذلك كان تأثير البيئة الثقافية على الإجرام من خلال كل عنصر من عناصرها هو وضع اهتمام الباحثين منذ وقت بعيد، ومن خلال ذلك سنحاول التطرق للعوامل الثقافية بكل عناصرها المؤثرة في ظاهرة الإجرامية في ظل هذا المطلب.

الفرع الأول: التعليم

جوهر التعليم هو تلقين مجموعة من المعلومات، وهو في أبسط صورة تعليم القراءة والكتابة، أي محو الأمية، لكن هذا المعنى للتعليم ليس وحده المقصود في مجال الدراسات الإجرامية، ففي هذا المجال يقصد بالتعليم فضلا عما تقدم التهذيب والتربية أي تلقين القيم الاجتماعية والخلقية للتلاميذ، ولاشك في أهمية التعليم على هذا النحو، إذ هو السبيل إلى تربية الفرد وبناء شخصيته وتوجيه سلوكه وتصرفاته في الحياة.

والصلة بين التعليم والإجرام محل خلاف بين الباحثين في علم الإجرام فقديما ساد الاعتقاد بأن الأمية عامل هام من عوامل الإجرام، لكن هذا الفرض لم يتأكد في

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 228.

المجتمعات الحديثة حيث لم يترتب على انتشار التعليم انخفاض في معدل الإجرام، وبيان الصلة بين التعليم والإجرام يقتضي أن نحدد تأثير التعليم على حجم الإجرام ثم على نوعه.

أولا- الصلة بين التعليم وحجم الإجرام

اختلاف علماء الإجرام في تحديد الصلة بين التعليم والمستوى العام للإجرام ففي القرن التاسع عشر ساد الاعتقاد فإن الأمية من العوامل الأساسية للإجرام وأن التعليم يؤدي إلى تقليل عدد الجرائم المرتكبة في المجتمع[1] أي أن التعليم عامل مضاد للإجرام، ويدعم أصحاب هذا الاتجاه رأيهم فإن التعليم بما يودعه في نفوس الأفراد من معلومات ومعارف يخلق لديهم موانع تحول دون الإقدام على ارتكاب الجرائم، فالمتعلم أكثر قدرة من الأمي على مواجهة مشاكل الحياة وإيجاد الحلول الملائمة لها، كما أن التعليم يبدد الإيمان بالخرافات التي تعد من العوامل الإجرامية عندما يقوم الفرد بارتكاب أنواع معينة من الجرائم تحت تأثير الخرافات السائدة في بيئة، ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى بعض الإحصاءات التي ثبت من مقارنتها أن انتشار التعليم يقابله انخفاض نسبة المجرمين المتعلمين، وأن زيادة الأمية تؤدي إلى ارتفاع نسبة المجرمين الأميين، ويعني ذلك أن العلاقة بين الأمية والإجرام طردية، بينما العلاقة بين التعليم والإجرام عكسية.

ومع ذلك فإن الواقع في كثير من الدول يؤكد صحة هذا الرأي، فقد انتشر التعليم انتشارا واسعا في خلال القرن العشرين دون أن يترتب على ذلك انخفاض في معدلات الإجرام، بل على العكس ارتفعت تلك المعدلات بشكل ملحوظ ويشير بعض الباحثين إلى أنه في خلال الثمانينيات انخفضت عدد الأمين في فرنسا إلى 90% تقريبا ومع ذلك زادت معدلات الإجرام ولم تنخفض تبعا لانخفاض عدد الأمين وقد ذهب بعض أنصار هذا الاتجاه إلى حد القول بأن التعليم بدل من يقلل من عدد الجرائم فهو يزيد على العكس من

1 قد عبر ذلك العالم "فيكتور هوجو" عن هذا الرأي بمقولته المشهورة "إن فتح مدرسة يعني إغلاق سجن".

معدلات الإجرام، وتفسير ذلك أن التعليم يزود الشخص بمعلومات ومعارف قد تعينه على ارتكاب الجرائم بأساليب فنية دقيقة تجعل من غير المتيسر اكتشاف المجرم، وقد استند أنصار هذا الرأي إلى ما يظهره الواقع العلمي من تزايد معدلات الإجرام رغم انتشار التعليم وقلة الأميين في مجتمعات كثيرة.[1]

وخلاصة القول أن التعليم له في الغالب أثر وقائي بما يغرسه في نفوس المتعلمين من قيم اجتماعية وخلفية من شأنها أن تصدق عن الإجرام وحتى في الأحوال التي يكون التعليم فيها من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة بل إن دور التعليم هنا يقتصر على تسهيل ارتكاب الجريمة، إذ ييسر المتعلم الذي لديه ميل واستعداد إجرامي سبيل ارتكابها أو إخفاء معالمها، ففي هذه الحدود جاز القول بأن التعليم يقلل من نسبة ارتكاب الجرائم بصفة عامة، أما تأثيره الإيجابي فهو أكثر وضوحا على الإجرام وليس على حجمه، إذ يتأثر نوع الإجرام بالتعليم أكثر مما يتأثر به حجمه.

ثانيا- تأثير التعليم على نوع الإجرام

تأثير التعليم على نوع الإجرام من الأمور التي لا يحتاج إدراكها إلى عناء كبير، كما يؤثر التعليم كذلك على أساليب ارتكاب الجرائم، وقد أكد "لمبروزو" أن التعليم ساعد على تغيير طابع الإجرام، حيث تغلبت جرائم المكر والدهاء على جرائم العنف والقوة بفضل انتشار التعليم، ففي نهاية القرن التاسع عشر أجرى "لمبروزو" دراسة مقارنة لجرائم القتل والسرقة في عدة دول أوروبية تختلف فيما بينها في مدى انتشار التعليم فيها، وخلص من ذلك إلى أن جرائم السرقة، تزيد على جرائم القتل حيث يزداد عدد المتعلمين، بينما يرتفع معدل جرائم القتل حيث يقل عدد المتعلمين، إذ أن جرائم القتل يغالب أن يقدم عليها الأميون.

1 فتوح عبد الله الشاذلي، المصدر السابق، ص 272.

وقد أكدت إحصاءات حديثة هذه النتيجة، حيث أثبتت أن طبيعة الجـرائم المرتكبـة تتباين تبعا لاختلاف درجة التعليم، فأغلب جرائم القتل والضرب والجرح يرتكبها الأميون، كما أن هؤلاء تستهويهم جرائم السرقة، بإكراه والحريق العمد والاغتصاب، أما المتعلمون فيقدمون على جرائم تعتمد على معرفة القراءة والكتابة مثـل جـرائم التزويـر والنشـر وإصدار شيكات بدون رصيد، كما يستفيد المتعلم من الوسائل الفنية التي يتوافر له العلـم بها في ارتكاب جرائمه، من ذلك القتل باستعمال المواد السامة أو التزوير عـن طريـق استخدام المحاليل الكيميائية أو سرقة المعلومات من أجهزة الحاسب الآلي...الخ، وهنـاك من الجرائم فئة يرتكبها المتعلم والأمي، لكن المتعلم يستفيد من علمه في وسائل ارتكابهـا، من ذلك مثلا جرائم النصب والتزييف والتهريب النقـدي والجمركـي وغـش الأطعمـة والأدوية أما كبار المتعلمين فيغلب على إجرامهم الطابع السياسي والاقتصادي إذ يرتكبون جرائم التجسس وجرائم التهريب الجمركي...الخ من الجرائم التي يصطلح على تسـميتها ب"جرائم ذوي الياقات البيضاء"، ويعني ذلك أن التعليم إن كان يؤدي بصفة عامـة دورا وقائيا في مجال الإجرام، فإنه في الوقت نفسه قد يفضي على حد قول "جاروفال" إلى نوع التخصص في مجال الإجرام، كما أن "لمبروزو" لم يتردد في تأكيـد أن تعلـيم المجـرم يفضي إلى زيادة إتقانه للجريمة.

الفرع الثاني: وسائل الإعلام

وسائل الإعلام هي مجموعة الوسائل الفنية التي تسمح بالانتشار السـريع للأخبـار والآراء والأفكار، وتشمل هذه الوسائل الصحافة والمسرح والسينما والإذاعة المسـموعة والمرئية،[1] ولا يخفى ما لهذه الوسائل من دور كبير في تثقيف أفـراد المجتمـع ونقـل الأخبار إليهم وتبادل الأفكار والمعلومات ومحو الأمية وتكوين الرأي العام، يضاف إلـى

1 منال طلعت محمود، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري، مجلة الحياة، البوابة العربية للعلوم، العدد 75، 2013، ص 15.

ذلك أن هذه الوسائل تمارس دورا سياسيا هاما بوصفها تسمح للأفراد بمراقبة السلطات العامة وتوجيه النقد إلى ما تقوم به من تصرفات.

ورغم أهمية وسائل الإعلام باعتبارها أدوات للتثقيف والترفيه والتوجيه والرقابة، إلا أنها من توجهه نظر علماء الإجرام وسائل مشبوهة، وهي دائما موضع شك واهتمام، نظرا لما ينسب إليها من أنها من عوامل زيادة الإجرام، فقد سبق "للمبروزو" أن سجل التأثير السيئ للصحافة على الإجرام، ومن بعده ظاهرة اتجاه قوي يتزايد أنصاره بنسب إلى الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مسؤولية هامة في تزايد معدلات الإجرام، لاسيما في السنوات الأخيرة، هذا في حين يذهب آخرون إلى القول بأن هذه الوسائل ليست سوى انعكاس للحالة التي عليها المجتمع، ومن ثم لا يمكن أن يكون لها تأثير باعتبار أنها من عوامل الإجرام.[1]

لذلك يوجد خلاف كبير بين الباحثين حول الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مجال تكوين السلوك الإجرامي، وهو خلاف يتعذر الوصول فيع إلى نتيجة حاسمة نظرا لعدم وجود أدلة علمية قاطعة يمكن أن تغلب رأي فريق على أخر، ورغم الدراسات العديد التي أجريت حول هذا الموضوع، فإن الخلاف بين الباحثين لا يزال على حرقه، لاسيما مع التطور الحديث لوسائل الإعلام وقروها لكافة المجتمعات والجماعات في صور أشكال لم تكن معروفة من قبل.

أولا- تأثير الصحافة في الظاهرة الإجرامية

تلعب الصحافة دورا هاما في المجال الجنائي، سواء في مرحلة القوانين الجنائية حيث يمارس الحملات الصحفية تأثير على المشرع الذي يبين تلك القوانين أو عندما ارتكاب الجرائم عندما تنشر الصحف أخبار تلك الجرائم والوصف التفصيلي وما أحاط بارتكابها من ظروف وملابسات مثيرة، أو في المراحل التالية لارتكاب الجريمة، حيث

1 محمد عبد الله الوريكات، المصدر السابق، ص 293.

تتولى الصحف إعلام الجمهور بوقائع جلسات المحاكم وما يدور فيها عندما لا تكون الجلسة سرية، والواقع أن الصحف كثيرا ما تبالغ في نشر أخبار الجرائم والمحاكمات مما يثير الري العام، ولا تقصر على حد تعبير العديد من الباحثين على سرد الأخبار الحقيقية وإنما تعمد إلى إضافة وقائع من وحي خيال المحرر أمعانا في إثارة الجمهور، وتلك أمور تحدث إيحاء لا يقوى على مقاومته الأحداث والبالغين الذين تحيط بهم ظروف خاصة قد تسهل انقيادهم إلى السلوك الإجرامي.

ولذلك يرى كثيرا من علماء الإجرام أن الصحافة خرجت عن هدفها الأصلي لتصبح عاملا من عوامل الإجرام، ورغم ذلك فإن البعض لاسيما أنصار مدرسة التحليل النفسي يرون أن للصحافة أثرا وقائيا من الإجرام، فنشر أخبار الجريمة قد يكون بالنسبة للقارئ وسيلة... عن الرغبات الإجرامية المكتوبة وإشباعا كافيا للميول العدوانية أو الجنسية مما يؤدي إلى حماية الفرد والمجتمع.

ثانيا- تأثير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية

لا يتفق الباحثون في علم الإجرام على تحديد مدى تأثير وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في ظاهرة الإجرام، فمنهم من يرى أنها تمارس تأثيرا"سيئا"في نفوس بعض الأفراد، لاسيما الأحداث والبالغين الذين تحيط بهم ظروف فردية أو اجتماعية خاصة، فالأحداث يغلب عليهم اتجاه التقليد لما يشاهدونه في المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية الهابطة، وقد تقدم لهم هذه المواد الإعلامية أساليب جديدة لارتكاب السلوك الإجرامي، لذلك يرى كثيرا من الباحثين أن السينما تحيط بالمستوى الخلفي للأجيال الجديدة، وأنها توعز بالإجرام أو الانحراف بما تعرضه من أفلام العنف والإثارة الجنسية، والأمر ذاته يمكن ملاحظته بالنسبة للتلفاز الذي غر كل المجتمعات ولم تعد الدولة قادرة

على التحكم فيما يعرضه من مواد إعلامية وإخبارية، لاسيما مع انتشار أجهزة الفيديو وتطور الوسائل الفنية الحديثة لاستقبال الإرسال التلفزيوني الأجنبي.[1]

ومع ذلك يقلل بعض الباحثين من قيمة التأثير السيئ الذي تمارسه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ويرون على العكس أن الدور الذي تلعبه هذه الوسائل في تربية النشء أوقات فراغه يتجاوز بكثير ما يمكن أن تحدثه بعض العروض الهابطة من أثر سيء غير مقصود لذاته، بل أنهم يرون أن عارض الجرائم في مسلسلات أو أفلام السينما يمكن إذا ما أحسن توجيه أن يكون عاملا من العوامل التي تنفر من الإقدام على السلوك الإجرامي.

وخلاصة ما نقدم أن العلاقة بين وسائل الإعلام والسلوك الإجرامي هي في النادر علاقة مباشرة، وفي الغالب علاقة غير مباشرة، فالعلاقة المباشرة بين وسائل الإعلام والإجرام علاقة محدودة وإن كانت غير معدومة، ذلك أن بعض الأفراد قد يتأثر بما يشاهده أو يسمعه أو يقرأه، بمعنى أن المادة الإعلامية يمكن أن تكون هي التي وجهته إلى ارتكاب الجريمة أو سهلت للمجرم أسلوب ارتكابها أو أرشدته إلى إخفاء معالمها، ولاشك في أن قلة من الأفراد يتأثرون بطريق مباشر بما تقدمه وسائل الإعلام من مواد إملائية تتعلق بالعنف أو بالجنس، لاسيما الأحداث والمراهقين الذين يميلوا إلى التقليد، لكن الغالب أن يكون تأثير وسائل الإعلام على السلوك الإجرامي تأثيرا غير مباشر، عندما يقتصر دور هذه الوسائل على تنمية الاستعداد للمغامرة والإيحاء الذاتي بأفعال العنف أو الإثارة الجنسية ففي ذلك تنمية وتصعيد لبعض الغرائز على نحو يدفع إلى سلوك طريق الجريمة، ويعني ذلك أن وسائل الإعلام تقوم في هذا الحضور بدور المنبه والمثير للرغبات المطبوعة، فهي الظرف الذي يتفاعل مع شخصية لديها تكوين أو ميل سابق إلى الإجرام.

1 محمد عبد الله الوريكات، المصدر السابق، ص 295.

الفرع الثالث: الدين

الدين مجموعة قيم تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غدير هو الله تعالى الأمر الناهي، وإذا أردنا أن نتلمس أثر الدين على ظاهرة الإجرام تبادر إلى الأذهان للوصلة الأولى أن الدين عامل مضاد للإجرام، فالدين يقف من الجريمة موقف العداء، ينفر منها ويدعو إلى الانصراف عنها باعتبارها صورة من صور من صور الشر الذي يتنافى مع تعاليم الأديان كافة[1] ولا يخطر ببال أحد أن الدين الحقيقي يمكن لذلك أن يكون دافعا إلى ارتكاب الجرائم، لأن الأديان جميعا تخص على فعل الخيرات وتدعو إلى ترك المنكرات، فلا يسوغ والحال كذلك أن يكون الندين أحد العوامل التي تدفع بذاتها إلى ارتكاب الجرائم، لكن هل معنى ذلك أن الندين ينأى بالمتدين عن طريق الجريمة وأن المجرمين هم أكثر الناس بعدا عن أحكام الدين؟

اختلف علماء الإجرام في الإجابة على هذا السؤال: فمنهم من اعتبر الدين من العوامل التي تقلل من الإجرام، ومنها على العكس من رأي أن الذين أحد العوامل التي تساهم في زيادة عدد الجرائم.

فمن علماء الاجتماع من اعتبار الابتعاد عن الدين من العوامل التي تساعد على تزايد معدلات الإجرام، فعالم الاجتماع الفرنسي "جبرائيل تارد" ربط بين ترك ممارسة الشعائر الدينية وزيادة الإجرام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث ظهر الاتجاه بين الشباب إلى التخلي عن ممارسة الشعائر الدينية.[2] ومع ذلك رأى "تارد" في تلك الفترة الخطر ليس محدقا لأن ترك ممارسة الشعائر لا يعني هجرا للأخلاق المستمدة من الدين، إلا أنه تنبأ بما ستأتي به الأيام عندما يقترون ترك ممارسة الشعائر الدينية بالتخلي عن القيم الأخلاقية المستمدة من الدين، إذ أن معنى ذلك من وجهة نظره ضعف المقدرة على مقاومة النوازع الإجرامية لدى الأجيال الجديدة وعلى العكس من ذلك

1 وإن كان لا يوجد تطابق تام بين الأفعال التي تحرمها الأديان وتلك التي تجرمهم القوانين.

2 محمد عبد الله الوريكات، المصدر السابق، ص 308.

ذهب عالم الاجتماع الايطالي "أنريكوفيري" إلى حد الاعتقاد بأن تقهقر ممارسة الشعائر الدينية من العوامل التي من شأنها أن تساعد على مكافحة الإجرام، لذلك طالب بإلغاء الأديرة التي تعتبر أوكار للجرائم الأخلاقية والتسول، وبإلغاء زيادة بعض الأماكن التي يقدسها المتدينون إذ من شأن ذلك الوقاية من كثير من الجرائم الأخلاقية وجرائم الاعتداء على الأشخاص وعلى الأموال، وأوصى "قيري" بزواج الرهبان والراهبات من أجل تفادي العديد من جرائم قتل الأطفال حديثي الولادة والإجهاض والزنا...وغيرها من جرائم الاعتداء على العرض والأفعال المخلة بالحياء، ويقود رأي "فيري"إلى الاعتقاد بأن التدين عامل من عوامل زيادة عدد الجرائم.

والواقع أن الدراسات التي أجريت في شأن بيان طبيعة العلاقة بين الدين والإجرام لم تفسر عن نتائج حاسمة، بل أن هذه النتائج ينقض بعضها بعضا في كثير الأحيان وأيا ما كان الأمر في شأن هذه الدراسات، فإنه لا سبيل إلى إنكار حقيقة هامة هي أن غرس القيم الدينية في نفوس الأطفال منذ نعومة أظافره من شأنه أن يهذب سلوكه ويصقل شخصياتهم ويقوى في نفوسهم المقدرة على مقاومة عوامل الانحراف، وعلى هذا النحو يكون الدين من العوامل المانعة من الإجرام، إذ أنه في غالب ينأى بالمتدين عن طريق الجريمة، لكن الدين ليس شعائر وطقوس، وإنما هو في المقام الأول عقيدة روحية وقيم نبيلة تستقر في أعماق النفس والوجدان، بالإضافة أن كونه منهج حياة يدفعه صاحبه إلى السلوك السوي في علاقاته بالآخرين.[1]

من أجل ذلك لا يصح اتخاذ ممارسة الشعائر الدينية مقياسا لدرجة تدين الشخص، فبعض العبادة عادة وبعضها نفاق فهناك بعض السجناء يحرصون على ممارسة الشعائر الدينية لأسباب انتهازية بحتة.

1 عبد الرحمن توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام (نشأة الإجرام وعوامل الإجرام الداخلية والخارجية مقرونا بإحصاءات جنائية)، الطبعة الأولى، الأردن، 206، ص 169.

وفي هذا يتمثل دور الدين في تفسير بعض الجرائم، لاعتباره يحض على الإجـــرام، بل عندما ما يشاء فهمه، فيتحول التدين إلى تعصب أعمى يدفع إلى كثير من جرائم القتـــل والسرقة ومختلف صور العنف على الأشخاص والأموال، وما الحروب الأهليـــة والفـــتن الطائفية التي تقوم بين أبناء البلد الواحد إلا نتيجة لسوء فهم الأديان التي تقوم على المحبة والتسامح والسلام، ولسنا نرى في تعاليم من الأديان السماوية تبريرا لهذه الحروب وتلـــك الفتن، فضاهاها الديني لا يمكن أن يخفى الأغراض الشخصية والاعتبارات السياسية التي تدفع إليها حقيقة، كما أن الإثارة الأجنبية غير بعيدة عن مثل هذه الأمور.

خاتمة الفصل الثاني

تأسيسا على ما نقدم ذكره وتحليله في الفصل الثاني الموسوم بـــ "عوامـــل الســـلوك الإجرامي الخارجية" نتوصل إلى الخاتمة التالية:

إن العوامل الخارجية للإجرام هي ما يصطلح على تسميتها بالعوامل البيئية إذ تشمل مجموعة الظروف الخارجة على شخصية الإنسان والتي تحيط به وتـــؤثر فـــي توجيـــه سلوكه، وقد فسرت لنا الطائفة الثانية من الإجرام والتي لا تكفي العوامل الداخلية وحـــدها لدفعها إلى طريق الجريمة، إذ أن عوامل البيئة متكاملة في تأثيرها، وكل تغيير يحدث في أحد العوامل يؤثر في مجموع العوامل البيئية الأخرى، ومن ثم في سلوك الفرد، ومن أجل ذلك يكون من الحظ نسبة الجريمة إلى تأثير عامل خارجي واحد دون سواه من العوامـــل، لأن تأثير البيئة لا يحدثه طرف خارجي واحد مهما كانت أهميته، بل إن نتائج هـــو نتـــاج تفاعل مجموع الظروف الخارجية معا، فجميع العوامل الطبوغرافية بكل ما تحتويـــه مـــن عناصر إلى جانب الظروف الاجتماعية والثقافية وبجميع ما تحدثه العوامل الاقتصادية من متغيرات تؤدي بتضافرها إلى دفع الشخص لارتكاب الجريمة وسلك وسلوك الانحـــراف والإجرام، ومن ثمة فلا يمكن إهمال وتجاهل تفسير تكوين السلوك الإجرامي دون الرجوع إلى ما لهذه العوامل من تأثير.

الخاتمة

بناء على ما تقدم ذكره وتأسيسا عليه نتوصل إلا الخاتمة التي تتضمن:

تعد الجريمة ظاهرة طبيعية ملازمة لكل تجمع سكاني، وجدت منذ وجود الإنسان، ولم تبدأ دراستها دراسة علمية إلا منذ عهد قريب، فتوالت الآراء والاتجاهات المنظرة لتفسير عوامل تكوين السلوك الإجرامي، ولم يتفق الباحثون على كلمة سواء فيما يتعلق بتفسير ظاهرة الإجرام، بل تفرقت بهم السبل وتوجه كل منهم وجهته التي تتفق مع آرائه وفلسفته، فصنفت هذه العوامل إلى قسمين أساسيين:

أ- عوامل السلوك الإجرامي الداخلية.

ب- عوامل السلوك الإجرامي الخارجي.

هذه العوامل تم التطرق إليها بالتفصيل من خلال هذه الدراسة وتم استخلاص النتائج الموالية:

- اختلاف العلوم الإنسانية عن العلوم الطبيعية، وعندما يصل العلم الطبيعي إلى تفسير ظاهرة ما نجد النظرية العلمية المتعلقة بها ما تلبث أن تستقر نهائيا، ويختلف الأمر في العلوم الإنسانية، حيث تتعارض الآراء المتعلقة بها، فيحاول كل رأي أن يبعد ويستهجن الرأي الآخر، مما أدى إلى عدم وجود رأي توافقي حول عوامل تكوين السلوك الإجرامي.

- إن الظاهرة الإجرامية ولاسيما فيما يتعلق بعوامل تكوينها هي ظاهرة معقدة تستدعي تضافر عدد من العلوم للبحث فيها، فمن البديهي أن أي عالم مهما بلغت معارفه لا يستطيع اليوم أن يحوز معلومات كافية عن هذه العلوم مجتمعة، وقد أدى ذلك إلى تخصص علم الإجرام وانقسامه إلى فروع لكل منها موضوعه، ومن ثم نتائجه التي قد لا تتطابق مع نتائج غيره كما هو الحال في بحث عوامل تكوين السلوك الإجرامي التي لا تزال تطرح عديد الاستفهامات والتي لم يوجد لها حل يتوافق مع العلوم الأخرى وما أفرزته من نتائج.

– عدم وجود في نطاق الاتجاهات والآراء التي قيلت، نظرية ورأي تكاملي للسببية الإجرامي مقرونا بوسائل للسياسة الجنائية تابعة من تلك النظرية، فالبعض يقنع بتحديد نظرته إلى السببية الإجرامية، بل أن عددا منها لا يتضمن سوى تفسيرا جزئيا للظاهرة الإجرامية.

وبناء على ما تقدم فإننا نقترح ونوصي بما يلي:

– لابد أن يكون التجريم والعقاب مراعيا للخلفية الحضارية للمجتمع من دين وأعراف وعادات.

– يجب التركيز على تقوية الشعور الديني الذي أثبتت الإحصائيات الرسمية في العديد من دول العالم بعد المقارنة بينها أنه العامل الأقوى في مكافحة الإجرام دون منازع.

– تفعيل سبل الوقاية من الجريمة على مستوى السياسة العامة للدولة والتشيع والقضاء والتنفيذ.

– الاهتمام بالجانب النفسي للمجني بالدرجة الأولى ومحاولة إدماجه في المجتمع بعد انقضاء العقوبة المقررة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

القواميس

1- البعلبكي منير، المعجم الوسيط، دار النهضة، مصر. 1994.

2- الفيومي المقري أحمد بن محمد بن على، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

الكتب

- أمين مصطفى محمد، مبادئ علم الإجرام الظاهرة الإجرامية بين التحليل والتفسير، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

2- جبلي علي عبد الرزاق، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة الأولى، دار المجد، الكويت، 1995

3- جلال سعد، علم النفس العام، بالطبعة الثانية، دار المعرفة، لبنان، 2012.

4- حبيب محمد شلال، الوسيط في علم الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، مصر، 2003.

5- الحلبوسي خليل إبراهيم علي الزكروطي، الجرائم الجنسية -الشذوذ الجنسي الشريعة الإسلامية والقوانين والوضعية، الطبعة الأولى سوريا، 2014.

6- حمد عبد الجليل، سيكولوجية الطفولة والفتوى، دار الجامعة، مصر، 2006م.

7- الخشاب أحمد ، المدخل السوسيولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، مصر، 1971.

8- دردوس مكي، الموجز في علم الإجرام، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

9- رحماني منصور، علم الإجرام والسياسة الجنائيـــة، دار العلـــوم للنشـــر والتوزيـــع، الجزائر 2006.

10- الزواهـــرة عمـــر عبد الله المبارك، المتغيرات الاقتصادية وأثرها علـــى الســـلوك والانحراف، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

11- الشاذلي فتوح عبد الله، أساسيات علم الإجـــرام والعقوبـــات، منشـــورات الحلبـــي الحقوقية، لبنان، 2009..

12- عبد الرحمن توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام (نشأة الإجرام وعوامل الإجـــرام الداخلية والخارجية مقرونا بإحصاءات جنائية)، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

13- العظماوي إبراهيم، الذكاء الانفعالي، الطبعة الأولـــى، العلـــوم النشـــر والتوزيـــع، الكويت، 2005.

14- الكيلاني عرسان، فلسفة التربية الإسلامية، الطبعة الأولى، الكويت، 2013.

15- محمد نصر محمد، علم الإجرام الطبعة الأولـــى، دار الروايـــة للنشـــر والتوزيـــع، الأردن، 2012.

16- نجم محمد صبحي، المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الثانية الجزائـــر، 1988.

17- نصار عبد الكريم، أساسيات علم الإجرام والعقاب (دراسة تحليلية اجتماعية في علم الإجرام): الطبعة الأولى، العراق، 2011.

18- الوريكات محمد عبد الله، مبادئ علم الإجرام، الطبعة الأولى، الأردن 2008.

19- يوسف صفاء، الذكاء والقياس الإجرامـــي، الطبعـــة الأولـــى، دار الثقافـــة للنشـــر والتوزيع، سوريا، 2001.

20- J .Pinatel: les condition géographiques de comportement antixcial. Revue sc criminelle 1954.

المذكرات

الجبي حنان، مقارنة إجرام المرأة بإجرام الرجل، رسالة ماجستير في القـــانون، إشـــراف الدكتور، أحمد علي، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 200-2001.

المجلات

1- فاروق سامية، عالمية الظاهرة الإجرامية، مجلة العلوم، العدد54، منظمـــة المجتمـــع العلمي العربي، ديسمبر2014.

2- منال طلعت محمود، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصـــال الجمـــاهيري، مجلـــة الحياة، البوابة العربية للعلوم، العدد 75، 2013.

الفهرس

الصفحة	محتويات البحث
01	مقدمة ....
05	الفصل الأول: عوامل السلوك الإجرامي الداخلية ....
06	المبحث الأول: العوامل الإجرامية الأصلية ....
07	المطلب الأول: الوراثة والسلالة ....
07	الفرع الأول: الوراثة وعلاقتها بالجريمة ....
11	الفرع الثاني: السلالة وعلاقتها بالجريمة ....
14	المطلب الثاني: التكوين البدني والنفسي ....
14	الفرع الأول: التكوين البدني وظاهرة الإجرام ....
16	الفرع الثاني: التكوين النفسي وظاهرة الإجرام ....
19	المطلب الثالث: التكوين العقلي ....
19	الفرع الأول: مفهوم الذكاء ....
21	الفرع الثاني: الصلة بين معدل الذكاء والجريمة ....
24	المبحث الثاني: العوامل الإجرامية المكتسبة ....
25	المطلب الأول: السن والجنس ....
25	الفرع الأول: السن وعلاقته بالإجرام ....
30	الفرع الثاني: الجنس وعلاقته بالإجرام ....
33	المطلب الثاني: المرض ....
33	الفرع الأول: المرض البدني ....
35	الفرع الثاني: المرض العقلي ....
35	الفرع الثالث: المرض النفسي ....
36	المطلب الثالث: تعاطي المسكرات والمخدرات ....
36	الفرع الأول: تأثير الخمر على إجرام شاربها ....
37	الفرع الثاني: تأثير الخمر على ذرية شاربها ....
40	خاتمة الفصل الأول ....
41	الفصل الثاني: عوامل السلوك الإجرامي الخارجية ....

المبحث الأول: العوامل الطبوغرافية والاجتماعية	43
المطلب الأول: العوامل الطبوغرافية (الطبيعية)	44
الفرع الأول: العامل الجغرافي	45
الفرع الثاني: العامل المناخي	46
الفرع الثالث: العامل الإيكولوجي	48
المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية	51
الفرع الأول: العوامل الاجتماعية العامة	52
الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية الخاصة	58
المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية والثقافية	61
المطلب الأول: العوامل الاقتصادية	62
الفرع الأول: الحالة الاقتصادية وتأثيرها في الظاهرة الإجرامية عامة	62
الفرع الثاني تأثير الحالة الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية على مستوى الأفراد.	65
المطلب الثاني: العوامل الثقافية	67
الفرع الأول: التعليم	67
الفرع الثاني: وسائل الإعلام	70
الفرع الثالث: الدين	74
خاتمة الفصل الثاني	78
الخاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع	83
الفهرس	87